

الوثائق الرسمية

الجمعية العامة

الدورة الخمسون

الجلسة العامة ٦

الثلاثاء، ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد فريتاس دو أمارال (البرتغال)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٨٠.

البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)

أود كذلك أن أشكر الوزير أمارا إيسي، ممثل كوت ديفوار، على الطريقة الممتازة التي أدار بها مداولاتنا أثناء الدورة الماضية للجمعية العامة.

وبالمثل، أود أن أعرب عن تقديري للأمين العام، السيد بطرس بطرس غالي، وعن تهانتي له على العمل الذي أنجزه طوال فترة شغله لمنصبه.

وأعزم، بغية الإسراع بعمل الجمعية، أن أختصر بياني الذي سينشر نصه الكامل في وثيقة منفصلة.

إنني أحاطب هذه الجمعية باسم الاتحاد الأوروبي الذي زادت عضويته إلى ١٥ دولة منذ بداية هذا العام، مما يعزز قدرته على الوفاء بالتزامه بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه. والاتحاد الأوروبي، إذ يعي تماما التحديات المعقدة التي تواجه المجتمع الدولي، يود أن يكرر التأكيد على دعمه التام لمنظمتنا، بوصفها محفلا عالميا لتحقيق تطلعات البشرية إلى السلام والأمن والتقدم الاقتصادي والاجتماعي.

المناقشة العامة
الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): المتكلم الأول هذا الصباح هو وزير خارجية اسبانيا، صاحب السعادة دون خافيير سولانا مدارياغا وأعطيه الكلمة الآن.

السيد سولانا (اسبانيا) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): أود في البداية، سيدي الرئيس، أن أزجي إليكم أحر وأصدق التهاني على انتخابكم رئيسا للجمعية العامة. إن اسبانيا، والبرتغال البلد الشقيق، والاتحاد الأوروبي الذي يشرفني أن أحاطب الجمعية باسمه، على ثقة بأن عملكم سيكلل بأعظم النجاح. وإنني لعللى اقتناع راسخ بأن خبرتكم، بوصفكم استاذا في القانون الدولي، ومعرفتكم التامة بالعلاقات الدولية ستسهمان إسهاما حاسما في تحقيق الأهداف الطموحة التي تنشدها الجمعية العامة.

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع واحد من تاريخ النشر إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة. وعندما ترد نجمة (*) بعد نتيجة تصويت مسجل و/أو تصويت بنداء الأسماء، يرجى الرجوع الى مرفق المحضر.

ونعتقد أن قوات الأمم المتحدة في أراضي يوغوسلافيا السابقة اضطلعت، وما زالت تضطلع، بدور أساسي. والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي من بين المساهمين الرئيسيين بجنود في هذه القوات. وأود هنا أن أشيد بقوات الأمم المتحدة وبالجنود الذين استشهدوا في سبيل قضية السلام، والكثيرون منهم ينتمون إلى الاتحاد الأوروبي.

لقد قدم الاتحاد الأوروبي مساهمات كبيرة للتخفيف من المعاناة الضخمة التي جلبتها الحرب في يوغوسلافيا السابقة، ولا سيما في البوسنة والهرسك، على السكان. وأود أن أعرب عن التزامنا الراسخ بالاستمرار في توفير المساعدة الإنسانية، سواء على الصعيد الثنائي أو عن طريق هيئات ووكالات الأمم المتحدة ذات الصلة.

بعد أكثر من ثلاث سنوات من الصراع الدموي، تسمح لنا التطورات الأخيرة في عملية السلام بأن ننظر بتفاؤل إلى المستقبل. وفي هذه العملية التي نأمل أن تكون قريبة، يعتزم الاتحاد الأوروبي أن يضطلع بدور يتناسب مع التزاماته في جميع جوانب تنفيذ هذه العملية، ولا سيما فيما يتعلق بجهود إعادة البناء. لقد دمر العنف الممتلكات، ولكنه قبل كل شيء أودى بأرواح بشرية، ودمر التعايش السلمي. وبالتالي، ستكون مهمتنا الرئيسية هي استعادة الأمل وتوفير ظروف معيشية كريمة لأولئك الذين ما زالوا يعانون من عواقب هذه الكارثة.

والاتحاد الأوروبي يدرك التحديات الهائلة التي تواجه أفريقيا. والدليل على اهتمامنا بها هو أننا نعمل على إيجاد حلول سلمية للصراع في رواندا والصراع في بوروندي، بادئين بالمشكلة ذات الأولوية، أي مشكلة عودة اللاجئين. كما أننا نؤيد التعجيل بعقد مؤتمر تحت رعاية الأمم المتحدة، يستهدف تحقيق السلام والاستقرار في منطقة البحيرات الكبرى.

وبالمثل، نؤيد مبادرات إعادة البناء الاجتماعي والسياسي في بلدان مثل أنغولا وموزامبيق، ونرحب بالعمل الذي أنجزته منظمنا في أنغولا، والذي أتاح، في أعقاب اتفاق لوساكا للسلام، إنشاء بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا.

كما أننا نحبذ أن تؤدي منظمة الوحدة الأفريقية دورا أكثر نشاطا في منع وحل الصراعات في أفريقيا، وننظر حاليا في سبل لدعم إنشاء آليات فعالة للدبلوماسية الوقائية وحفظ السلام.

وإزاء هذه الخلفية، أشاد الاتحاد الأوروبي، في إعلان رسمي، في اجتماعه المعقود في مدينة كان في ٢٦ و ٢٧ حزيران/يونيه بعمل منظمنا وبأنشطة الأمم المتحدة على مدى نصف قرن من الزمان.

في غضون بضعة أسابيع سيقوم رؤساء دول وحكومات العالم أجمع بالاحتفال رسميا بالذكرى السنوية الخمسين لتأسيس منظمنا. وعلى الرغم من أن هذه المناسبة ستتيح لنا فرصة لتقييم العمل الذي أنجزته المنظمة في مسار تاريخها الطويل، فمن واجبنا قبل كل شيء أن نفكر مليا في أفضل السبل لإعداد الأمم المتحدة لكي تتصدى بفعالية للتحديات التي تواجهها في نهاية هذا القرن. واسمحوا لي بأن أذكر، فيما يتعلق بهذه اللحظة من وجود الأمم المتحدة، بفكرة أعرب عنها جان مونييه مشيرا إلى الجماعة الأوروبية حينما كانت تخطو خطواتها الأولى:

"إنها مجرد مرحلة في السير صوب أشكال التنظيم التي سيتخذها عالم الغد".

والواقع أن اختفاء التنافس السابق لم يكن يعني نهاية الصراعات. فها نحن نشهد اليوم صراعات عرقية وقومية وأزمات إنسانية ذات أبعاد مخيفة؛ وتفاوتات اقتصادية متفاقمة؛ وازدراء لحقوق الإنسان، وانتهاكا منتظما لقواعد القانون الإنساني الدولي؛ وجرائم إبادة الأجناس؛ وخطر انتشار أسلحة الدمار الشامل، وترديا في البيئة إلى حد يثير الجزع. هذه هي بعض أخطر المشاكل التي نواجهها اليوم. وهي تؤثر علينا جميعا، وواجبنا جميعا أن نتعهد بحلها.

ومع أن عددا من القضايا التي يهتم بها الاتحاد الأوروبي قد وردت بالتفصيل، كالمعتاد، في المذكرة التي وزعت كجزء لا يتجزأ من هذا البيان، أود أن أسلط الضوء على بعض المسائل التي تكتسب في نظرنا أهمية خاصة، مثل الحالة في يوغوسلافيا السابقة، والتطورات في إفريقيا، وعملية السلام في الشرق الأوسط.

إن الاتحاد الأوروبي ما فتئ يعلق أهمية قصوى على التوصل إلى حل تفاوضي عادل ودائم للصراع الذي ما زال يحتاج إقليم يوغوسلافيا السابقة. وفي هذا الصدد، نعرب عن تأييدنا التام للعملية الدبلوماسية الجارية حاليا، وعن ارتياحنا لنتائجها الأولية التي تم التوصل إليها في الاجتماع المعقود في جنيف يوم ٨ أيلول/سبتمبر الماضي.

وفي هايتي، اضطلعت القوة المتعددة الجنسيات وبعثة الأمم المتحدة في هايتي بدور رئيسي في عملية استعادة الديمقراطية وإعادة البناء في البلاد.

وفي غواتيمالا، فإن دور الأمم المتحدة كوسيط، وعمل بعثة الأمم المتحدة للتحقق من حالة حقوق الإنسان ومن الامتثال للالتزامات الواردة في الاتفاق الشامل بشأن حقوق الإنسان في غواتيمالا، قد أديا إلى إبرام اتفاقات مضمونية بشأن مسائل هامة مثل حقوق الإنسان والمشردين والسكان الأصليين، وهي اتفاقات نثق بأنها ستؤدي إلى حل سريع لهذا النزاع. إن مشاركة المراقبين الدوليين في الانتخابات المقبلة في شهر تشرين الثاني/نوفمبر بدعم من الاتحاد الأوروبي تبدو لنا صيغة فعالة. وقد تم تحقيق جميع هذه المنجزات بفضل المعونة من جانب مختلف مجموعات الأصدقاء وبفضل دعم المجتمع الدولي.

وإن الاتحاد الأوروبي، إدراكا منه للطابع العالمي للتحديات التي ستواجهها هذه المنظمة، يولي أهمية جوهرية لاعتماد التدابير التي تتيح نجاح الأمم المتحدة وقيامها بوظائفها على الوجه السليم، في تنفيذ الولايات الموكلة اليها من قبل الدول الأعضاء.

وفي هذا الصدد، فإن الأزمة المالية الخطيرة التي تواجهها المنظمة، وهي أزمة لا مثيل لها في تاريخها، تعرض قدرة الأمم المتحدة على العمل لخطر شديد، وتشكل مصدر قلق عميق للاتحاد الأوروبي. إن منظمنا ستصبح عاجزة ما لم تحصل على الدعم السياسي اللازم من دولها الأعضاء والموارد التي يتعين أن توفرها لها، وخاصة عن طريق دفع اشتراكاتها بالكامل وفي حينها وبدون شرط، وفقا للالتزامات التي ينص عليها الميثاق.

وبالتالي، فإن حل الأزمة المالية للمنظمة هدف ذو أولوية بالنسبة للاتحاد الأوروبي، الذي هو عموما المساهم الأكبر سواء في الميزانية العادية أو في ميزانيات عمليات حفظ السلم.

وهذا الموقف البناء هو الذي أدى إلى مشاركة الاتحاد الأوروبي في عمل الفريق العامل الرفيع المستوى المفتوح العضوية المعني بالحالة المالية للأمم المتحدة. إن هدفنا هو التوصل إلى توافق في الآراء في أقرب وقت ممكن - ومن الأفضل خلال هذه الدورة - بشأن اعتماد تدابير محددة ترمي إلى تحسين الحالة المالية للمنظمة.

والاتحاد الأوروبي يتابع أيضا انتشار حقوق الإنسان واحترامها في كل أنحاء القارة، وندرك تماما العوز الشديد السائد في بعض البلدان الإفريقية. ومنذ تنقيح اتفاقية لومي الرابعة ما فتئ الاتحاد الأوروبي يبدي اهتماما خاصا بالمساعدات الإنسانية والغذائية، وقد بذلنا جهدا لتحديث مختلف برامجنا للتعاون الإنمائي.

وما برح الاتحاد الأوروبي يؤيد بقوة عملية السلام في الشرق الأوسط التي بدأت في مؤتمر ١٩٩١ المعقود في مدريد. ونحن نرحب ترحيبا حارا بالاتفاق المؤقت الذي توصلت إليه مؤخرا إسرائيل والسلطة الوطنية الفلسطينية، والذي يمثل معلما جديدا وهاما في هذه العملية، ونتطلع إلى التوقيع على هذا الاتفاق يوم الخميس المقبل. وبالمثل، تحدونا الثقة بأن نشهد في الأشهر المقبلة تقدما ملموسا على مساري التفاوض السوري واللبناني، وأن تدخل أخيرا المنطقة بأسرها، التي عانت معاناة هائلة، في دينامية السلام الشامل والعاقل والمستقر والدائم.

إن الاتحاد الأوروبي يولي أهمية قصوى للعمل الذي تضطلع به منظمنا عموما، وهذه الجمعية خصوصا، في تأييد السلم في الشرق الأوسط. ولهذا السبب فإن من أهدافنا في الدورة الحالية أن نعمل على أن تسهم مختلف القرارات التي تتخذها الجمعية بشأن الحالة في الشرق الأوسط إسهاما مباشرا في عملية السلام، تبعا للمبادئ التوجيهية المعمول بها في السنوات السابقة.

ولا أود أن أنهي هذا الجزء الأول من بياني دون الإشارة إلى عمل الأمم المتحدة في أمريكا اللاتينية. إن وجودها في نيكاراغوا من خلال فريق مراقبي الأمم المتحدة في أمريكا الوسطى، وبعثة مراقبي الأمم المتحدة للتحقق من العملية الانتخابية في نيكاراغوا، واللجنة الدولية للدعم والتحقيق، قد أتاح تحقيق المصالحة الوطنية وعقد الانتخابات.

كما أدت الوساطة بين الأطراف وعمل فريق بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور إلى الانجاز التاريخي المتمثل في وضع نهاية للحرب الأهلية الطويلة والمروعة في السلفادور، الأمر الذي توج باتفاقات شابولتيبيك الموقعة في كانون الثاني/يناير ١٩٩٢. واليوم نجد أن وجود هذه البعثة التي تحظى بتأييد الاتحاد الأوروبي يسهم إسهاما فعالا في التغلب على المصاعب المتبقية.

نسمح بأن تظل مناهج العمل المعتمدة في مؤتمرات الأمم المتحدة حبرا على ورق.

وقبل بضعة أيام، اختتم في بيجين المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة. ويعد الاعلان ومنهاج العمل المعتمدان في المؤتمر خطوة الى الأمام، وراءها نتائج مؤتمرات الأمم المتحدة السابقة، على الطريق صوب تحقيق المساواة والتنمية والسلام. وهذه الأهداف كانت قد طرحت في استراتيجيات النهوض بالمرأة المعتمدة في نيروبي قبل ١٠ سنوات.

وقد حرص الاتحاد الأوروبي على العمل بنشاط لتوطيد النتائج التي أسفر عنها فيما يتصل بحقوق الانسان والحريات الأساسية للمرأة مؤتمر فيينا المعني بحقوق الانسان، ومؤتمر القاهرة المعني بالسكان والتنمية. وإن منهاج العمل المعتمد في بيجين نتيجة لمثل هذا الحرص يتضمن أوجه تقدم هامة في مجال حقوق الانسان، ولا سيما حق المرأة في أن تتحكم، وتبت بحرية وعلى نحو مسؤول، في المسائل المتصلة بالحياة الجنسية، بما في ذلك الصحة الجنسية والانجابية، دون إكراه أو تمييز أو عنف.

وفي هذا الوقت الذي لم يعد يفصلنا فيه عن حلول موعد الذكرى السنوية الخمسين لصدور الإعلان العالمي لحقوق الانسان سوى ثلاث سنوات ليس بمقدور المجتمع الدولي أن يحس بعد بالرضى الكامل عن التقدم المحرز. وهذه الدورة ستوفر لنا مرة أخرى مناسبة لتقييم حالة حقوق الانسان والحريات الأساسية في العالم بعد مرور سنتين على خطوات التقدم الهامة التي قطعت في مؤتمر فيينا العالمي.

ويتضح على نحو متزايد الدور الحاسم لاحترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية في توقي الصراعات المحتملة. لذلك ينبغي لنا أن نسلم بقيمة حقوق الإنسان في الدبلوماسية الوقائية. إن بعض الصراعات الخطيرة التي لبدت غيوم الساحة الدولية مؤخرا تسبب معاناة جمة للسكان المدنيين، مما يتجلى في الأعداد الكبيرة إلى حد يبعث على الفزع من الأشخاص المشردين واللاجئين. وفي هذا الصدد، يود الاتحاد الأوروبي أن يعرب مجددا عن دعمه للعمل الضخم الذي تقوم به في هذا الميدان مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وفي الوقت ذاته، ندرك ما للتمييز العنصري والديني من تأثيرات ضارة من حيث ظهور وتطور هذه الصراعات، ونؤكد مجددا اقتناعنا بضرورة المضي قدما في اعتماد تدابير

ويود الاتحاد الأوروبي أن يشدد على الحاجة الماسة المتعازمة الى اعتماد مجموعة تدابير عالمية لحسم الحالة المالية الخطيرة للأمم المتحدة. وينبغي أن تشمل هذه التدابير، في جملة أمور، مراجعة ممكنة لجدول الأنصبة المقررة كيما يعبر بأكبر قد ممكن من الدقة عن مبدأ القدرة على الدفع، علاوة على إيجاد حوافز ومثبطات لتشجيع جميع الدول الأعضاء على الامتثال لالتزاماتها المالية.

إن خطة للتنمية (A/48/935) التي قدمها الأمين العام في العام الماضي تحدد الأبعاد الخمسة للتنمية: السلم كأساس للتنمية، والاقتصاد كمحرك للتقدم، والبيئة كأساس لاستدامة التنمية، والعدالة كد عام للمجتمع، والديمقراطية كأسلوب للحكم الصالح.

ويعلق الاتحاد الأوروبي أهمية قصوى على الانتهاء، قبل نهاية الدورة التي تبدأ الآن، من وضع خطة ملموسة ومبتكرة للتنمية، خطة توضح بجلاء أن السلم لا يمكن بناؤه دون النهوض في الوقت ذاته بالتقدم الاجتماعي والاقتصادي لأفقر الناس. ومن خلال القرارات التي اتخذها مجلس أوروبا المنعقد في مدينة كان، والتي أشرت إليها من قبل، أوضح الاتحاد الأوروبي بجلاء عزمه على الاسهام بموارد مالية أكبر من أجل المعونة الانمائية، في إطار اتفاقية لومي - بالنسبة لبلدان افريقيا والكاريبى والمحيط الهادئ - ومن خلال التعاون المالي مع شركائنا وأصدقائنا في منطقة البحر الأبيض المتوسط.

وسنولي طوال دورة الجمعية هذه اهتماما خاصا للنتائج المترتبة على السلسلة الهامة للمؤتمرات الرئيسية التي عقدت في السنوات الأخيرة تحت رعاية الأمم المتحدة لمناقشة مختلف المواضيع المرتبطة بالتنمية والتقدم الانساني.

إننا بحاجة الى أن يضطلع المجلس الاقتصادي والاجتماعي بدور أكثر حيوية ومركزية في إطار المنظومة؛ ويتعين علينا أن نضمن أن يكمل عمل كل من الجمعية والمجلس بعضهما بعضا، متفادين الازدواجية بجميع أشكالها.

وستعرض على الجمعية في هذه الدورة نتائج القمة العالمية للتنمية الاجتماعية المعقودة في كوبنهاغن. والاتحاد الأوروبي قد وطد العزم على النظر الايجابي في هذه النتائج، بغية تحديد التدابير اللازمة لمتابعة الالتزامات المقطوعة في كوبنهاغن وتنفيذها. وعلينا ألا

لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكرهية الأجانب.

إن مستوى الموارد التي تخصصها هذه المنظمة لتعزيز وحماية حقوق الإنسان وهو ١,٧ في المائة فقط من ميزانيتها العادية - لا يزال غير واف بالغرض بتاتا. وزيادة هذه الموارد زيادة ملموسة أمر يمكن أن يترك أثرا إيجابيا على المجالات ذات الصلة، وعلى وجه الخصوص على الأنشطة الرامية إلى تعزيز التنمية. إذ يتضح على نحو متزايد أن ثمة ارتباطا وثيقا بين التنمية وحقوق الانسان والديمقراطية كما جاء في إعلان الحق في التنمية لعام ١٩٨٦.

وعلاوة على هذا، يولي الاتحاد الأوروبي أهمية كبيرة لدور وأنشطة مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان. ويود مرة أخرى أن يسترعي انتباه الجمعية إلى الحاجة الملحة لتزويد ذلك المكتب بالموارد البشرية والمالية اللازمة لأداء واجباته كما يجب. ونحن نؤيد بالمثل جهود المنظمة فيما يتصل بتعزيز دور ومهام مركز حقوق الإنسان في جنيف تحت إشراف المفوض السامي.

إن المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الانساني الدولي المرتكبة في اقليم يوغوسلافيا السابقة والمحكمة الدولية لرواندا هما عنصران أساسيان في الكفاح ضد إفلات منتهكي حقوق الإنسان من العقاب. إن تجربة هاتين المحكمتين المخصصتين ستساعد دونما شك عمل المحكمة الجنائية المزمع إنشاؤها في المستقبل، والتي أعدت لجنة القانون الدولي مشروع نظام أساسي لها قدم للجنة السادسة التابعة للجمعية العامة في دورتها الماضية.

وفي الوقت الحالي تواجه البشرية عددا متزايدا من حالات الطوارئ الإنسانية التي تتطلب استجابة فعالة من المجتمع الدولي من أجل التخفيف من الأوضاع المفجعة التي يعاني منها في كل يوم عشرات الألوف من البشر. وإنشاء ادارة الشؤون الإنسانية يعد اسهاما مرموقا في الجهود الدولية لتقديم المساعدة الإنسانية، وهو مجال يكتسي فيه أهمية فائقة أيضا عمل المنظمات غير الحكومية الذي هو عمل حافل بالمخاطر في كثير من الأحيان. ونرى أنه من الضروري تنفيذ القرار الذي اتخذته هذا العام المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن الحاجة إلى استعراض وتعزيز قدرة منظومة الأمم المتحدة في ميدان المساعدة الإنسانية.

ومن الضروري تعزيز التعاون بين كل المنظمات والشعوب بحيث تكمل وتدعم اسهامات كل منها اسهامات الأخرى على نحو متبادل وبحيث نتجنب ازدواجية العمل ونكفل التواصل الإنساني.

لقد شاهدنا أحداثا هامة هذا العام في مجال البيئة، وفي سبيل تنفيذ اتفاقات ريو لعام ١٩٩٢. وينبغي التنويه بشكل خاص بالنتائج الإيجابية لمؤتمرات الدول الأطراف في اتفاقيتي التنوع البيولوجي والاتفاقية الاطارية بشأن تغير المناخ، وبفتح باب التوقيع على اتفاقية مكافحة التصحر وإنشاء فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالغابات تحت رعاية لجنة التنمية المستدامة. ونحن نرحب بهذه الأحداث ونعبر مجددا عن عزمنا على مواصلة العمل داخل المنظمة من أجل زيادة التعاون في ميدان البيئة.

ينيط ميثاق الأمم المتحدة بالمنظمة مهمة رئيسية هي الحفاظ على السلم والأمن الدوليين. ويوكل تلك المسؤولية الكبرى إلى مجلس الأمن.

ولا بد أن يظل مجلس الأمن مركز صنع القرار بالنسبة للقضايا التي تؤثر على الأمن العالمي، وأن يتكيف باستمرار مع الحالات القائمة في الوقت الراهن، وذلك حرصا على توطيد الآليات المنصوص عليها في الميثاق نفسه.

لقد واصل الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة هذه العضوية عمله خلال الاجتماعات السابقة للجمعية، وشارك أعضاء الاتحاد الأوروبي مشاركة نشطة في ذلك العمل وهم سيواصلون هذه المشاركة في المستقبل.

ويرى الاتحاد الأوروبي أن عمليات حفظ السلام والبعثات الدبلوماسية الوقائية كانت وينبغي أن تظل محور عمل مجلس الأمن تعزيزا للسلم والأمن العالميين. ونرحب بالاستكمال لـ "خطة للسلم" الذي قدمه الأمين العام في بداية هذا العام.

وأود أن أذكر الجمعية بالتزام الاتحاد الأوروبي بعمليات حفظ السلام التي تقوم بها الأمم المتحدة، ذلك الالتزام الذي يشهد عليه ليس فحسب كون الاتحاد في مجموعته المساهم المالي الأكبر في هذه العمليات، إذ يقدم ٣٧ في المائة من إجمالي الميزانية بل أيضا كونه المقدم الرئيسي للأفراد. والاتحاد الأوروبي يتمسك بقوة بهذا

نزع السلاح النووي هي وضع الصيغة النهائية لمعاهدة حظر إنتاج المواد الانشطارية لصنع الأسلحة والمتفجرات النووية. ويؤسف الاتحاد الأوروبي أن مؤتمر نزع السلاح لم يتمكن حتى الآن من إنشاء لجنة مخصصة للبدء في التفاوض على هذه المسألة.

ونناشد مرة أخرى جميع الدول التي وقعت على اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة، أن تشرع في التصديق عليها حتى تدخل حيز النفاذ في أسرع وقت ممكن.

وعلاوة على ذلك، فإن مسألة تحديد أسلحة تقليدية معينة والحد من استعمالها هي أيضا مثار قلق للاتحاد الأوروبي. ويرمي الاتحاد من خلال عمله المشترك إلى مواصلة تشجيع أنشطة الأمم المتحدة في كفاحها ضد الآثار المدمرة الناجمة عن الألغام المضادة للأفراد في عدة أقاليم حول العالم. وفي ميدان نزع السلاح التقليدي أيضا، سنولي اهتماما خاصا الى النتائج التي أسفر عنها المؤتمر الاستعراضي لاتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر، وهي الاتفاقية التي أبرمت عام ١٩٨٠، بغية جعلها أكثر فعالية وتوسيع نطاقها.

إننا نؤمن بالأمم المتحدة. ونؤمن بعالمية القانون الدولي، وطابعه الملزم، وسيادته، وهو القانون الذي نجم عن تطور العلاقات بين الدول وتوافق الآراء بين الشعوب. والاتحاد الأوروبي يؤازر مثل المنظمة وأعمالها بلا شروط.

ونحن واثقون من أن هذه الأعوام الخمسين الأولى ليست إلا المرحلة الأولى في مهمة لا نظير لها في السابق ولا تترك مجالا لبديل آخر عنها، حيث أن هدفها الرئيسي - أي كفالة أن نعيش جميعا معا في سلام، فضلا عن التنمية الشاملة للبشر - هدف لا يمكن تحقيقه إلا من خلال قيام تعاون منزه عن الهوى بين الشعوب.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن لوزير الشؤون الخارجية في الاتحاد الروسي، سعادة السيد أندريه كوزيريف.

السيد كوزيريف (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الروسية): اسمحوا لي، بادئ ذي بدء، أن أهنيئ زميلي وزير الشؤون الخارجية في البرتغال، البروفيسور ديوجو

الالتزام الأساسي تجاه مساعي حفظ السلام التي تقوم بها المنظمة. وقد تكبدنا كوارث فادحة في هذه العمليات، ومن الأهمية القصوى اتخاذ جميع الخطوات الممكنة لضمان سلامة موظفي الأمم المتحدة في بعثات حفظ السلام.

وينبغي الاستمرار في تقصي فرص التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية في جهود حفظ السلام تحقيقا للاستخدام الأمثل للموارد المادية والبشرية ولتنفيذ المهام المسندة إلى هذه البعثات بأسرع وأكفأ وأنجع الطرق. وكمثال على أنشطة المنظمات الإقليمية في هذا الميدان، اسمحوا لي أن أذكر أنه في قارتنا قامت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا باستنباط آلية، لا تزال في بدايتها، من أجل الدبلوماسية الوقائية وإرساء تدابير بناء الثقة وحسم الصراعات. وبناء على مبادرة الاتحاد الأوروبي، قرر مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا في قمة بودابست في العام الماضي تعزيز التعاون مع الأمم المتحدة والمنظمات عبر الأطلسية.

وعلاوة على هذا، يدرس الاتحاد الأوروبي حاليا باهتمام اقتراح إيجاد ترتيبات احتياطية. وتحقيقا لهذه الغاية، يؤيد الاتحاد الاقتراحات الخاصة بإيجاد مقر دائم وإنشاء نظام للقوات الاحتياطية للأمم المتحدة، وقد بدأنا ندرس باهتمام مقترحات أخرى تهدف إلى تحسين قدرة الرد السريع للأمم المتحدة بغية تقصير فترة تكوين عمليات حفظ السلام وتسهيل وزعها بعد ذلك.

ويرحب الاتحاد الأوروبي بالخطوة التقدمية العظيمة التي اتخذت مؤخرا داخل منظمنا والمتمثلة في قرار تمديد معاهدة عدم الانتشار إلى أجل غير مسمى. وهذا يعتبر تقدما بالغ الأهمية في عملية نزع السلاح برمتها وفي السعي إلى تأمين عدم الانتشار النووي. ويشكل القرار المتخذ وتقوية إجراء التفتيش ومبادئ وأهداف نزع السلاح وعدم الانتشار النووي خطوة هائلة في الطريق الصحيح. كما نرحب بالسير الوطيد إلى الأمام في المفاوضات الجارية من أجل إبرام معاهدة للحظر الشامل للتجارب، ويتعشم الاتحاد الأوروبي أن يتم إبرام هذه المعاهدة في عام ١٩٩٦ على أقصى تقدير بل هو واثق من ذلك.

وينبغي لنا الآن أن نركز جهودنا على تحقيق عالمية معاهدة عدم الانتشار. ويدعو الاتحاد الأوروبي الدول التي لم توقع حتى الآن على معاهدة عدم الانتشار أن تفعل ذلك. وثمة أولوية أخرى للاتحاد الأوروبي في مجال

مبنية على الأناية الوطنية والتميز الاقتصادي، أو حتى التحالفات العسكرية الموسعة. فهذه الأشياء لن تحد بل ستزيد من انتشار الإرهاب الدولي والمخدرات، وستؤجج نيران الصراعات المحلية وسباق التسلح.

إن أحد مبادئ "خطة للتنمية" التي تصاغ الآن ينبغي أن يكون مبدأ الإزالة المبكرة للقيود التمييزية المتبقية في الاقتصاد العالمي والتجارة ونقل التكنولوجيا. وروسيا، بصفة خاصة، التي تنفذ بنجاح إصلاحات لا مثيل لها، ينبغي الاعتراف بها بوصفها شريكا تجاريا واقتصاديا متساويا يمر اقتصاده بفترة انتقالية.

وينبغي لهذه الاستراتيجية أن توفر أيضا تعزيز إعادة التأهيل الاقتصادي لبلدان ومناطق تأثرت بالصراعات المسلحة. وينبغي للأمم المتحدة، ولوكالاتها المتخصصة وللدول الأعضاء فيها أن تشرع فورا في التصدي على نحو مباشر لمشكلة إعادة التأهيل الاقتصادي للبوسنة وليوغوسلافيا السابقة بصورة عامة، التي تعاني شعوبها من الحرب والجزاءات الاقتصادية السارية أمدا أطول مما ينبغي. إن روسيا على استعداد للمشاركة على نحو نشط في هذه الجهود، ونحن نساهم، وسنستمر في الإسهام، إسهاما كبيرا في إيجاد تسوية سياسية. والفرص الحقيقية لهذه التسوية ينبغي ألا يضحى بها اعتمادا على القوة أو على النهج الأحادية.

وينبغي للمجتمع الدولي أن يبذل جهودا كبرى بالمثل من أجل تحقيق تقدم في جميع جوانب عملية السلام في الشرق الأوسط، وإعادة تأهيل جميع دول تلك المنطقة في فترة ما بعد الصراع. ونحن نهنئ إسرائيل والفلسطينيين بمناسبة توصلهما إلى اتفاق في طابا، سيجري احتفال التوقيع عليه رسميا يوم ٢٨ أيلول/سبتمبر في واشنطن تحت رئاسة الرئيس كلينتون. ونعتمد مواصلة بذل جهودنا المشتركة مع الولايات المتحدة، وتقديم إسهامنا إلى مؤتمر القمة المقبل الذي سيعقد في عمان.

إن أوروبا بحاجة إلى نموذج جديد للأمن العام والشامل، دون معايير مزدوجة أو خطوط تقسيم.

والحوار الدولي بشأن هذه المسألة جار بالفعل. وأعتقد بأن الانخراط النشط للأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة ضروري في الجهود الرامية إلى تطوير هذا النموذج. ومما يذكر أن مكان ميلاد الجمعية العامة كان في العالم القديم لا الجديد.

فريتاس دو أمارال، بمناسبة انتخابه لمنصبه السامي، منصب رئيس الجمعية العامة.

إن كل دورة من دورات الجمعية العامة الخمسين كانت خطوة يخطوها المجتمع الدولي على طريق صعب بحثا عن السلام الداخلي، ومن أجل تعزيز دور الأمم المتحدة الذي لا غنى عنه. وستكسب الخطب التي سيدلي بها رؤساء الدول والحكومات في أواخر تشرين الأول/أكتوبر هذه الدورة الحالية صفة الدورة الاحتفالية بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء المنظمة، وسيقوم رئيس الدولة الروسية، الرئيس بورييس نيكولايفتش يلتسن بعرض وجهات نظر روسيا بشأن احتمالات وصعوبات إنشاء شراكة في عالم متعدد المحاور ومتربط - ونحن إنما نربط مصالح أمتنا ومصالح دولتنا بروح المشاركة المتساوية.

وإذا كانت خبرة نصف قرن للأمم المتحدة قد علمتنا شيئا فهو أولا أن المساواة بين الدول واحترام تنوع الثقافات والديانات والتقاليد الوطنية هما وحدهما الأساس الذي يمكن أن يقوم عليه الأمن والازدهار في العالم الحديث. بيد أن صيغة "الوحدة في التنوع" تفترض مقدما أيضا امتثال الجميع للمبادئ الأساسية للقانون والنظام الدوليين، واحترام حقوق الإنسان، وتعزيز التقدم الاقتصادي. هذا هو جوهر ميثاق الأمم المتحدة الذي يحدد مثلا وأهدافا مشتركة وحقوقا والتزامات متساوية لجميع الدول دون "معايير مزدوجة".

وهناك من يقول إن الجنرالات يتأهبون دائما للحرب الأخيرة. أما الساسة والدبلوماسيون فلا يحق لهم الإعداد للسلام الأخير. فعلى عكس ذلك، يلزم تجنب الانزلاق مرة أخرى إلى عقلية التكتلات وتقسيم البلدان إلى "اصدقاء واعداء"، سواء في مجال السياسة أو مجال الاقتصاد.

إن بوسعنا أن نجعل الأعوام الخمسين المقبلة حقبة الأمم المتحدة حقا لو قبلنا بعدم تجزئة الأمن الدولي والتنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة للجميع.

وهذه المسألة تزداد خطورتها إزاء خلفية الكوارث الإنسانية في إفريقيا ومناطق أخرى من "العالم الثالث"، والكلفة الاجتماعية للمرحلة الأولى من الإصلاحات في البلدان التي تمر بمرحلة ما بعد الاشتراكية. ولن يتمكن أحد من الاختباء من المشاكل العالمية وراء خطوط تقسيم

الديمقراطية الأساسية مشكلة عويصة. وروسيا المقدمة على انتخابات برلمانية ورئاسية حرة ومتعددة الأحزاب تسهم في وضع هذه المعايير. ونحن ندعو المراقبين من الدول الأجنبية والمنظمات الدولية الى حضور الانتخابات المقبلة.

ولم يمض زمن طويل على تكريس عشرات البنود في جدول أعمال الجمعية العامة لمكافحة الفصل العنصري. ولا نكاد نصدق الآن أن هذه المشكلة قد حلت والى حد بعيد بفضل جهود الأمم المتحدة. وإنني أرحب ترحيبا صادقا بإنجازات شعب وحكومة جنوب افريقيا برئاسة نيلسون مانديلا في عملية التحول الى الديمقراطية وإقامة مجتمع حر متعدد الأعراق.

ولكن هل نجحنا في التغلب على خطر العنف الناشئ عن الفاشية والعنصرية والتطرف السياسي والديني؟ كلا، فالإجابة أبعد ما تكون عن الطمأنة. وهذا هو السبب في أنه لا حق للمجتمع الدولي في التخلي عن بذل جهوده في هذا الاتجاه وفي أنه يجب ألا يتساهل إزاء ظهور المعايير المزدوجة.

إن توقيع اتفاقيات مجموعة البلدان المستقلة حديثا بشأن حقوق الإنسان والحريات الأساسية وبشأن حقوق الأقليات الوطنية واللغوية قد جاء ردا من البلدان المستقلة حديثا على توصيات الأمم المتحدة بخصوص إيجاد مناخ إنساني واحد في هذا الجزء من العالم. بيد أنه ينبغي القيام بقدر كبير من العمل قبل أن يصبح نهج وحيد لحقوق الإنسان نمطا حياتيا بالنسبة لكثيرين ومنهم ٢٥ مليون من مواطنينا في بعض بلدان الكمنولث ودول البلطيق. فالكيل بمكيالين هنا لا يمكن قبوله.

وروسيا مهتمة بأن تتخذ في هذه الدورة قرارات بشأن قضايا مثل الكفاح ضد العنصرية وجميع أشكال كراهية الأجانب والقومية العدوانية، وضمان حقوق الأقليات وتعزيز الديمقراطية وحكم القانون في البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية. وينبغي أن تواصل الأمم المتحدة اتباع سياستها الرامية الى التحسين النوعي للآلية الدولية لحماية حقوق الإنسان، وذلك أساسا بتعزيز مراقبتها ووظائفها الوقائية وزيادة تركيزها على أعمال محددة. ويجب أن تصبح سياسة المعيار الواحد ديدنا في مجال حفظ السلام أيضا. فالعدل بلا قوة يصبح ضعيفا بينما القوة بلا عدل هي الطغيان.

لقد تحققت إنجازات كثيرة بالجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لحفظ السلام. ولولا الخوذ الزرق لازداد

إن المطلوب هو إيجاد نهج جديد لمسائل نزع السلاح في أوروبا. وبناء على تنفيذ معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا (طبعا مع أخذ حقائق جديدة بعين الاعتبار)، يرجى أن نتوصل في وقت مبكر من الربيع المقبل، إلى اتفاقات رئيسية جديدة تركز على وحدة المصالح الأمنية الحيوية لشعوب القارة بدلا من منطق التكتلات الذي كان قائما في الماضي.

ولقد أصبح اقتراحنا على جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تضع معاهدة تتعلق بالسلامة النووية والاستقرار الاستراتيجي اقتراحا آن وأوانه تماما.

إن التمديد الى أجل غير مسمى لمعاهدة عدم الانتشار يوفر ظروفًا مؤاتية لهذا الغرض. ومهمتنا المشتركة هي إيجاد الظروف السياسية اللازمة لانضمام الدول التي لم تنضم بعد الى المعاهدة لتفعل ذلك بوصفها دولا غير نووية. ونرى أن من الضروري على سبيل الأولوية أن يختتم العمل لوضع معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية في أقرب وقت ممكن على ألا يتعدى ذلك عام ١٩٩٦. ومن هذا المحفل تدعو روسيا الى وقف مؤقت عالمي دائم للتجارب النووية.

وسيسهم مؤتمر قمة الدول "الثمانية الكبار" بشأن الأمان النووي المقرر عقده في الربيع القادم في موسكو بناء على مبادرة الرئيس الروسي والموافق عليه في هاليفاكس، إسهاما رئيسيا في الاستقرار العالمي.

وبودنا أن نتخذ الأمم المتحدة تدابير عاجلة لمنع الاتجار غير المشروع في الأسلحة النارية الخفيفة وانتشار الألغام المضادة للأفراد. فهذه الأسلحة النارية "الخفيفة" هي التي أدت الى خسائر هائلة في الأرواح في رواندا وأنغولا وليبيريا والبوسنة وطاجيكستان وأبخازيا. وقد وضعت روسيا وقفا مؤقتا بالفعل لتصدير أشد أنواع الألغام المضادة للأفراد خطرا. ونحن نحث الدول الأخرى على أن تحذو حذونا.

وينبغي بحث هذه القضية بجدية في هيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح. وبينما نؤيد أنشطة الهيئة نرى أنها ينبغي أن تقر جدول أعمال جديدا يتماشى مع الحجم الحالي للتعاون في مجال الأمن ومع التهديدات والتحديات الجديدة في هذا الميدان.

والمشكلة الخاصة بالتقييد على المستوى العالمي بمعيار واحد في مجال حقوق الإنسان والمؤسسات

وتحسين تنسيق شروطها وآليات رفعها حين تتحقق الأهداف.

وروسيا باعتبارها عضوا منتخبا حديثا في المجلس التنفيذي لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تعتزم تقديم مساهمة كبيرة في التغلب على أزمة عالمية جديدة هي مأساة ملايين اللاجئين. ونحن نعتزم لهذا الغرض أن نسعى للتوصل الى نتائج عملية من المؤتمر الدولي المعني باللاجئين والمهاجرين في أراضي ما بعد الاتحاد السوفياتي.

وينبغي للجمعية العامة في هذه الدورة أن توفر زخما جديدا للجهود الجماعية التي يبذلها المجتمع الدولي لمكافحة الجريمة والاتجار غير المشروع بالمخدرات والإرهاب. وما التفجيرات في أوكلاهوما وباريس واحتجاز الرهائن في بودنوفسك والهجمات الإرهابية بالمواد الكيميائية في طوكيو إلا نذر خطر لنا جميعا.

وأيا كان بند جدول الأعمال الذي نناقشه فنحن على اقتناع دائما أن التماس الحلول لا يكون إلا على أساس معيار واحد هو احترام ميثاق الأمم المتحدة وأغراض ومبادئ الأمم المتحدة التي صمدت في وجه التجارب العنيفة في العقود الخمسة الماضية وهي التي تثير الطريق الى القرن الحادي والعشرين.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن لوزير الشؤون الخارجية وشؤون الكمنولث بالمملكة المتحدة لبريطانية العظمى وايرلندا الشمالية، صاحب السعادة الرايت أونرابل السيد مالكوم ريفكند.

السيد ريفكند (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أولا أن اتقدم اليكم بالتهاني، سيدي، على توليكم الرئاسة في هذا العام البالغ الأهمية في حياة الأمم المتحدة.

لقد انقضى ما يقرب من نصف قرن منذ أن عقدت الجمعية العامة للأمم المتحدة لأول مرة في لندن. وقد خاطب الملك جورج السادس الوفود الزائرة من ٥٠ بلدا قائلًا أن ذلك الاجتماع كان أهم اجتماع عقد في لندن على مدى التاريخ، وأن مؤسسي الأمم المتحدة يأخذون على عاتقهم مسؤولية جسيمة ونبيلة.

وعلينا اليوم أن نشيد بهؤلاء المؤسسين وبجهودهم. لقد انهارت بسرعة النماذج الأسبق للأمن الجماعي.

الخطر الذي يتعرض له العالم كثيرا ولكانت عشرات المنازعات أكثر دموية بكثير. ونحن نعتز بأن ما يقرب من ٢٠ ٠٠٠ من الجنود الروس يشتركون في قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة وفي العمليات الجارية في الدول المستقلة حديثا.

ومع ذلك فإذا كنا نريد أن تبقى القوة دائمة بجانب العدل في أنشطة الأمم المتحدة ومن يتعاونون معها فيجب ضمان التقيد الصارم بقرارات مجلس الأمن. وفي هذا الصدد يمكن للأمين العام وموظفيه أن يعولوا دائما على دعم روسيا، وكذلك، كما أثق، على جميع أعضاء الأمم المتحدة الآخرين. وينبغي حماية الأمم المتحدة من أي انتكاسات كالتى حدثت في البوسنة.

وعموما تدعو الحاجة الى إجراء تحسين جذري في أنشطة الأمم المتحدة لحفظ السلام عن طريق وضع معايير وشروط دقيقة لعمل الأمم المتحدة في مناطق التوتر؛ الصلة القوية بين عمليات حفظ السلام والجهود المبذولة للتوصل الى تسوية سلمية للمنازعات؛ والكفاءة في إدارة السلسلة الوظيفية برمتها - تخطيط حفظ السلام، والقيادة والمراقبة. ونحن مع التنفيذ العاجل بقدر الإمكان لاقتراح الأمين العام بإنشاء قوات احتياطية تابعة للأمم المتحدة.

ونرحب بإبرام الاتفاقية المتعلقة بحماية موظفي الأمم المتحدة وهي الاتفاقية التي وقعت في اليوم نيابة عن روسيا. فسيساعد هذا الصك على إنقاذ أرواح المئات من قوات حفظ السلام في البقاع الساخنة من العالم.

وتسهم أنشطة صنع السلم التي تقوم بها روسيا والدول المشاركة لها في الكومنولث إسهاما بعيد المدى في ضمان الاستقرار الإقليمي والدولي. ونحن نقدر التعاون المثمر مع الأمم المتحدة في طاجيكستان وجورجيا. بيد أن من الأسف أن تأييد الأمم المتحدة لجهودنا الجماعية يكون في بعض الأحيان قليلا للغاية ومتأخرا للغاية. وتتوقع روسيا مع شركائها من الدول المستقلة حديثا أن تجري الأمم المتحدة تغييرا جذريا في موقفيها إزاء مشاكل حفظ السلام في هذا الجزء من العالم.

وعلى مدى خمسين عاما من إنشاء الأمم المتحدة كانت الجزاءات أداة تستخدمها المنظمة لمواجهة المحرضين على النزاع. ولقد آن الأوان الآن لإعطاء هذه الأداة طابعا أكثر انتقائية ودقة. والمعايير الرئيسية في هذا الصدد هي تحديد أهداف واضحة للجزاءات

لقد أنجزت الأمم المتحدة عملا جيدا على مدى عقود خمسة. وبلدي، المملكة المتحدة، كانت في جوهر ذلك العمل منذ البداية. فمنذ صياغة الميثاق، بصفتها أول مستضيف في لندن للجمعية العامة ومجلس الأمن، كنا للأمم المتحدة سنداً قوياً. فمن أول ظهور الشواغل البيئية في الستينات، الى مكافحة مرض الإيدز ابتداءً من الثمانينات، الى الابتكارات الإدارية والإصلاحات المالية في التسعينات، كانت بريطانيا قوة دافعة لجدول أعمال الأمم المتحدة المتغير. في عام ١٩٤٧ كنا طرفاً في أول قضية تعرض على محكمة العدل الدولية. وهذا العام أصبحت قاضية بريطانية أول امرأة تشغل منصب القاضي في هذه المحكمة في تاريخها كله.

وحتى قبل انتهاء الحرب الباردة، كانت القوات البريطانية تخدم قضايا الأمم المتحدة على مدى عقود. فلثلاثين سنة اعتمدت عملية الأمم المتحدة في قبرص على القوات والسوقيات البريطانية. وفي السنوات الخمس الأخيرة، خدمت القوات البريطانية في الكويت، وكمبوديا، ورواندا وأنغولا، وجورجيا، وبالطبع في البوسنة. وتساهم بريطانيا الآن بقوات في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام يفوق عددها ما تقدمه أية دولة عضو أخرى: ٢٥٠ ١٠ فرداً من العدد الإجمالي وهو ٦٩ ألف فرد.

وقبيل اكتمال نصف القرن الأول من عمرها جاء انتهاء الحرب الباردة ففتح أمام الأمم المتحدة فصلاً جديداً لها. فبعد سنوات من الجمود بين الدولتين العظميتين أصبح من الممكن مرة أخرى أن يتخذ مجلس الأمن إجراءات فعالة، بما فيها استخدام القوة بتفويض لدرء العدوان. وقبل أن يمضي زمن وجيز بدأت في التفجر موجة من النزاعات الإقليمية ذات الأساس الإثني، من يوغوسلافيا السابقة غرباً الى آسيا الوسطى شرقاً.

إن التجربة الأولى ولدت إحساساً بالنشوة، فعندما أجرى صدام حسين حساباته الحمقاء وسعى الى محو الكويت من الخريطة، كانت الأمم المتحدة هي الوسيلة المختارة لإيقافه، وكان النجاح حليفها. ولم يبد الحديث عن قيام نظام عالمي جديد حديثاً فارغاً.

وبعد خمس سنوات نرى السجل يبدو أكثر التباساً. فلم يستطع المجتمع الدولي أن يمنع التفكك في الصومال، ولا أن يحول دون الإنهيار الدموي في رواندا. واستمرت

فعصبة الأمم المتحدة انهارت بعد أقل من عقدين. ولكن الأمم المتحدة أثبتت أنها أكثر دواماً. وقد ساعدت على مدى ٥٠ عاماً في نشر السلام مكان الحرب. وعملت على انحسار الجوع والمرض والنهوض بالديمقراطية وحقوق الإنسان. وبدون الأمم المتحدة كنا سنعيش عالماً أكثر ظلاماً.

ويسرني أن أضم صوت بريطانيا الى أصوات الاحتفال في هذه الدورة الخمسين للجمعية العامة. لقد حان الوقت بعد انقضاء خمسة عقود أن نتذكر ما حققته الأمم المتحدة. ومن المناسب في بداية نصف القرن الجديد أن نقيم دروس التجربة الماضية.

الأمم المتحدة وسيلة للتوصل الى غاية وقيمتها تكمن لا في مجرد المبادئ والطموحات المشتركة المكرسة في الميثاق بل في النتائج العملية أيضاً. إن أوجه نجاحها حقيقة.

فالأمم المتحدة كانت قوة للسلام. من كوريا في الخمسينات الى الكويت في التسعينات، قوة ساعدت على كبح تيارات العدوان وعكس اتجاهها. وفي الشرق الأدنى وقبرص عملت قوات الأمم المتحدة لعقود لتحافظ على قدر من الاستقرار. وفي كمبوديا، شنت الأمم المتحدة أكثر عملياتها تعقيداً على الإطلاق لكي تعيد بناء بلد مزقته حرب دامت ١٣ عاماً. وفي موزامبيق يساعد صانعو السلام من الأمم المتحدة في تسريح ١٠٠ ألف محارب مما يتيح إجراء انتخابات ديمقراطية وإنشاء جيش موحد.

الأمم المتحدة مصدر للتخفيف من المعاناة. فمنذ عام ١٩٥١ تقدم مفاوضات الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين الغذاء والمأوى والدواء والتعليم لأكثر من ٣٠ مليون لاجئ. وتحصن برامج الأمم المتحدة ٨٠ في المائة من الأطفال في العالم من الأمراض، ومشاريع الأمم المتحدة الصحية والغذائية خفضت بمقدار النصف معدل وفيات الأطفال في البلدان النامية.

والأمم المتحدة محرك للديمقراطية والتنمية المستدامة. لقد قدمت مساعدة انتخابية لأكثر من ٤٠ بلداً. ومواثيقها وعهودها تحدد المعايير الدولية لحقوق الإنسان. كما أنها تتوسط لإبرام اتفاقات للمحافظة على غابات العالم ومخزونات من الأسماك.

فض النزاعات التابعة لمنظمة الوحدة الإفريقية، ومنتجات مثل مصطلحات حفظ السلام الانكليزية - الفرنسية. التي وضعتها كلية أركان الحرب الغانية.

ولا بد أن تستمر عملية الإصلاح. فيقدر ما تزداد جدية تصدي الأمم المتحدة لقضايا التخطيط المسبق والدعم السوقي وعمليات القيادة والتحكم، ستزداد ثقة الجهات المساهمة بالقوات، وكلما ازداد عدد القوات التي توضع تحت تصرف الأمم المتحدة، ازدادت فعالية العمليات.

إن مجرد تعديل الإجراءات ليس كافيا. فينبغي لنا أن نتعلم أن نكون أكثر واقعية فيما نطلبه من الأمم المتحدة. وهذا يعني ألا نتوقع ما لا يمكننا تقديم الموارد اللازمة لتحقيقه. وقد يفيد في بعض الأحيان إصدار بيان يسجل وجهة نظر المجتمع الدولي ويرسخ توافق الآراء. وقد يكون من الأفضل في أحيان أخرى أن يظل مجلس الأمن صامتا بدلا من أن يصدر اعلانات غير واقعية.

لقد بينت البوسنة والصومال الحدود التي تقف عندها عملية حفظ السلام. وهما يقدمان درسا واضحا. والأمم المتحدة غير مهيأة بعد للخوض في حروب. وقد يكون من الأفضل أن يترك إنفاذ السلام لتحالف من الراغبين في القيام به تحت سلطة الأمم المتحدة. ويجب ألا نرسل الأمم المتحدة لحفظ سلام لا يوجد ثم نلوم الأمم المتحدة لفشلها. وألا نرسلها بولاية لحفظ السلام ونجهزها تجهيزا يناسب هذا الغرض ثم نلومها لأنها لا تقوم بإنفاذ السلام.

ومهما تكن مشاكل السنوات الأخيرة، فهناك مجال أكبر اليوم بأكثر من أي وقت مضى للعمل الدولي الفعال. وينبغي للأمم المتحدة أن تكون في قلب ذلك العمل. واقتراح أن نركز المزيد من الجهود مستقبلا على مجالين.

أولا، العمل الوقائي الذي هو أفضل من العلاج. فممنع النار من الاشتعال أفضل بكثير من احتوائها أو إطفائها. والبوسنة هي أكثر الأمثلة مأساوية. إن آفاق السلام تبدو اليوم أحسن قليلا مما كانت عليه. وإنني أثني على جهود ديك هولبروك، بمساندة فريق الاتصال، للتوسط بين الأطراف، وعلى الاتفاق الذي تم التوصل إليه في جنيف في ٨ أيلول/سبتمبر، ولا تزال هناك خيارات صعبة كثيرة أمام جميع الأطراف قبل التوصل إلى تسوية نهائية. ولكننا بدأنا. ومن الهام جدا أن نغتنم جميع الأطراف هذه الفرصة

الحروب الانفصالية في يوغوسلافيا السابقة أربع سنوات.

ولكن من يتكلم عن فشل الأمم المتحدة مخطئ. فالبنود الذي ت أرجح أكثر مما يجب صوب الإحساس المفرط بالنشوة بعد حرب الخليج ت أرجح أكثر مما يجب صوب اليأس. فلننظر إلى الحقائق.

فجنبا إلى جانب مع العذاب في البوسنة ورواندا، هناك الثورات الديمقراطية التي اجتاحت جنوب إفريقيا، وأمريكا الجنوبية، وأوروبا الوسطى والشرقية. ونحن نعيش اليوم في عالم ما بعد الفصل العنصري. والأمم الحرة في أوروبا وعملية السلام في الشرق الأوسط حقائق لا مجرد شعارات. وقد ساعدت الأمم المتحدة على تحقيق السلام في ناميبيا وكمبوديا والسلفادور وموزامبيق، وربما أخيرا في أنغولا. وحتى في البوسنة، فإن العمل الطيب الذي قامت به الأمم المتحدة قد طمسته التوقعات غير الواقعية. فواقع السنوات الخمس الأخيرة ليس واقع فوضى تنشر في العالم بل واقع جهود دائبة شاقة لبناء السلام.

لنقارن هذا السجل بالأحوال الكئيبة التي عقد في ظلها أول اجتماع للجمعية العامة عام ١٩٤٦ عندما كانت هناك مناطق كاملة محطمة بعد خمس سنوات من الحرب العالمية. والحقيقة هي أن تاريخ المحاولات الجادة للتعاون الدولي لا يزال فتيا للغاية. والأمم المتحدة هي أنجح تعبير لذلك على الإطلاق. فلا يوجد اليوم بلد ولا مجموعة من البلدان لديها الاستعداد والقدرة على التعامل بمفردها مع الفوضى العالمية الجديدة. ولما كان عدم الاستقرار الإقليمي والتفكك الاقتصادي يضران بكل مصالحنا، فإننا بحاجة إلى أمم متحدة قوية وفعالة.

وهذا لا يعني أننا ننكر الحاجة إلى التغيير. ولكنه لا يصح أن نلوم المنظمة ببساطة، فنحن، الأعضاء في الأمم المتحدة، يجب أن نفي بالتزاماتنا لنساعد على تحسين النظام. لقد فعلنا الكثير في السنوات الأخيرة. والأمم المتحدة أكثر قدرة الآن على التخطيط للبعثات وتحضيرها وإدارتها. وقد أعارت بريطانيا وغيرها ضباطا عسكريين إلى نيويورك لتطوير القدرات في مجالي التخطيط والعمليات، كما مولت إعارات من دول أخرى. وفي العام الماضي ساعدت بريطانيا في شن مبادرة جديدة تتعلق بحفظ السلام في إفريقيا. ويؤتي ذلك ثماره الآن في التدريب الإقليمي للأمم المتحدة، وفي توفير قدر أكبر من التعاون بين البلدان الإفريقية وآلية

الذي سيقوم بهذا الدور، ولكن متى سيتم ذلك. ويعتبر الإنذار المبكر بأزمة والعمل السريع من جانب المجتمع الدولي المفتاح الحقيقي لتجنب حدوث المزيد من المآسي من النوع الذي شهدناه في البوسنة.

ويتعلق اقتراحي الثاني بالبحث عن نهج جديد لبناء السلام. ويتطلب توفير الأمن الدائم ما هو أكثر من الدبلوماسية والقوة العسكرية. فلنكن نبني سلاما حقيقيا علينا أن نضيق الفجوة بين عملنا في المجال الإنساني وعملنا من أجل التنمية في الأمد الطويل.

لقد تزايد اعتياد العاملين في ميدان تقديم المعونة على التعامل مع حطام الحرب. ففي السنوات الخمس الأخيرة، قدمت مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين المساعدة إلى الملايين من الفارين من الصراعات: الروانديين في تنزانيا وزائير، والأفغان في إيران وباكستان، والليبيين في كوت ديفوار وفي غينيا. غير أننا كثيرا جدا ما نعالج الاحتياجات الإنسانية قصيرة الأجل بمعزل عن غيرها. لقد تم إنفاق مبالغ ضخمة في الجهود الإنسانية في رواندا على سبيل المثال. ولكن تحقيق الاستقرار طويل الأمد في رواندا يعتمد على إعادة بناء هياكل المجتمع وعلى الحقوق المدنية؛ ومساعدة المجتمعات المحلية على الاعتماد على النفس في مجالات تتراوح بين الخدمات الصحية والإسكان إلى أن تصل إلى إقامة نظام قضائي فعال.

وأرى أن مفتاح النهج الجديد الذي أشرت إليه يتمثل في العنصرين التاليين.

أولا، يتعين علينا أن نتخذ منظورا طويلا الأمد في معالجة الأزمات فور ظهورها. فإذا كان إطار المجتمع مهتزا حتى عندما يكون وقف إطلاق النار ساريا، أو تكون قد جرت انتخابات، فإن الوجود الدولي المستمر يمكن أن يوفر الاستقرار حتى تتمكن الحكومة من معالجة الموقف. وعلى عكس ذلك، يمكن أن يكون الإنهاء المفاجئ لبعثة ما مزعزا جدا للاستقرار. وعلى سبيل المثال، بقي فريق صغير لحقوق الإنسان في السلفادور بعد مغادرة قوات الأمم المتحدة، وذلك لتقديم المزيد من المشورة وعمليات الرصد. ويمكن لحفظة السلام أنفسهم أن يساعدوا في بدء أعمال التعمير. ومنذ أكثر من عام، تقوم قوة الأمم المتحدة للحماية ووكالات المعونة بهذا العمل في المناطق الوسطى من البوسنة، داعمة الوفاق بين المسلمين والكروات وذلك من خلال بناء الطرق والمستشفيات والمدارس.

من أجل السلام. والمفاوضات السياسية وحدها، لا القوة العسكرية، هي الكفيلة بذلك.

إلا أن هذه الحرب استمرت ثلاث سنوات ونصف. وقد قتل عشرات الآلاف من الناس، وشرد ملايين آخرون. وستمضي سنوات لكي تلتئم الجراح التي أصابت ذلك البلد. ومن المؤكد أن المعاناة كانت ستزداد سوءا بدون وجود الأمم المتحدة. وعندما كنت في سراييفو في الأسبوع الماضي، أعلمتني حكومة البوسنة بتقديرها العميق للعمل الذي قامت به القوات البريطانية وغيرها من القوات لمساعدة شعب البوسنة. ولكن، ألم يكن من الأفضل كثيرا لكل هؤلاء الناس لو أنه أمكن تصادي الحرب منذ البداية؟ وربما كان من الممكن منع حدوث الكثير من الأضرار والدمار لو أولي اهتمام دولي أكبر بالمشاكل والتوترات التي نجمت عن تفكك يوغوسلافيا في أوائل التسعينات.

لقد بدأنا نتعلم من ذلك الدرس. فالوزع المبكر لقوة صغيرة تابعة للأمم المتحدة في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة ساعد على وقف انتشار الصراع هناك. وفي أماكن أخرى، ساعدت الدبلوماسية الهادئة التي مارستها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا على نزع فتيل التوتر في أوكرانيا وألبانيا؛ وحفزت الفرقاء على الدخول في محادثات سلام في جورجيا ومولدوفا وشيشينيا. هناك القليل من عناوين الصحف التي تتحدث عن النجاحات التي تتحقق في تجنب القتال وإنقاذ الأرواح، ولكن العناوين التي تتحدث عن الحرب تخفي أعمالا باهظة التكلفة. ويعتبر العمل الوقائي استثمارا أكثر حكمة.

وهناك سبل كثيرة للعمل. وقد رسمت بريطانيا وفرنسا نموذجا لاستخدام مهارات الدبلوماسيين والجنود والأكاديميين وغيرهم لنزع فتيل التوتر وتشجيع الحوار. ومن الممكن أن يساعد وجود العاملين في مجال تقديم المعونة، أو مراقبي حقوق الإنسان، أو مبعوثي الأمم المتحدة في احتواء أزمة تختمر؛ ويستحق ممثلو الأمم المتحدة الذين يقومون بهذا العمل في بوروندي كل تقدير. ونحن نؤيد بقوة جهود منظمة الوحدة الإفريقية الرامية إلى العمل مع الأمم المتحدة في مجال الدبلوماسية الوقائية وفض المنازعات. وسوف تساعد مبادرة حفظ السلام الإفريقية في هذا الصدد.

هكذا، أصبح من الممكن لأطراف فاعلة عديدة القيام بدور في هذه العملية. والنقطة الحاسمة هنا ليست من

أفضل وإلى وضع حد لحالات التدليس وسوء الإدارة. ومن الممكن أن تزيد في هذا الصدد زيادة عمليات التعاقد من الباطن، وذلك باستخدام المنظمات غير الحكومية بل والشركات الخاصة في مهام من قبيل تطهير الألغام وتقديم الدعم الإداري في أنغولا. وما زال هناك الكثير جدا من الازدواجية في العمل بين وكالات الأمم المتحدة. إن مجرد ترديد العبارات الخطابية ليس كافيا. ولا بد من أن يكون الإصلاح حقيقيا، وأن يجري بسرعة.

إن هذه المسألة ليست من المسائل الثانوية، كما أنها ليست من قبيل المصالح الضيقة. وإذا أردنا أن نجعل الأمم المتحدة تعمل بفعالية - في مجالات حفظ السلام أو تقديم المعونة أو الخدمات الإنسانية - فعلى أن نستخدم مواردها على نحو أفضل. فليس هناك أحد - في مجموعة ال ٧ أو مجموعة ال ٧٧ يمكن أن يستفيد من إهدار الموارد. وتبين التجربة الأخيرة أن الأمم المتحدة في وضع غير ملائم من بعض الوجوه لأداء مهامها. فهي تعاني من نقص السلطة في بعض المجالات - مثل حفظ السلام والدبلوماسية الوقائية - غير أنها تتمتع مع ذلك بسلطة مفرطة في مجالات أخرى من عمل المنظومة. ويتعين على أعضاء الأمم المتحدة أن يسددوا المبالغ المستحقة عليهم. ولكن على الأمم المتحدة أن تبرر كيفية استخدامها لهذه الأموال، وأن تحقق أقصى منفعة ممكنة منها، وذلك باتخاذ قرارات صعبة حول الازدواجية في العمل، والزيادة المفرطة في أعداد الموظفين، وتحويل الموارد إلى المجالات ذات الأولوية العليا.

وتؤيد بريطانيا زيادة عضوية مجلس الأمن لتوسيع قاعدته دون التقليل من فعاليته. والعضوية الدائمة هي القضية الأساسية في هذا الصدد. ويتعين على الأعضاء الدائمين في المجلس أن يكونوا مستعدين لتقديم مساهمة كبيرة لصالح الأمن الدولي من خلال الأمم المتحدة وقادريه على ذلك. فهذه هي مهمة مجلس الأمن. وينبغي أن تظل كذلك إذا ما أريد أن يكون المجلس فعالا. وتضطلع ألمانيا واليابان بدور متزايد عبر مجموعة أنشطة الأمم المتحدة، وهما ضمن أكبر ثلاثة ممولين للمنظومة، ومن الصواب أن تستفيد البلدان من توسيع العضوية الدائمة، بما ينطوي عليه ذلك من حقوق أوسع، ولكنها ترتبط أيضا بمسؤوليات أكبر للمساهمة في عمليات صون الأمن وحفظ السلام. ولا بد أيضا من الإبقاء على التوازن الجغرافي العريض في المجلس الموسع.

بيد أن منظومة الأمم المتحدة لن تنجح في عملها أبدا إذا لم نمولها على النحو الواجب. وتشرف الأمم المتحدة

وإنني أؤيد بقوة ما ذهب إليه الأمين العام في تقريره الأخير بقوله إنه يتعين علينا أن نتجاوز تقديم المساعدة للعملية الانتخابية وأن نضع القاعدة الاجتماعية والمؤسسية التي يمكن أن تترسخ عليها الديمقراطية والمجتمع المدني. ومن الممكن أن تتخذ مهمة إعادة بناء البوسنة كنموذج يحتذى به في المستقبل.

ثانيا، نحن بحاجة إلى تحقيق تنسيق أفضل كثيرا في العمل الذي نقوم به. وإذا ما أريد أن تكون عملية جمع الأموال واستخدامها سريعة وفعالة، فيتعين على المانحين أنفسهم أن يبذلوا المزيد من الجهد للوفاء بوعودهم الخاصة بتقديم المساعدة. وينبغي إشراك المؤسسات المالية الدولية منذ البداية في عملية التخطيط التي تسبق بدء عمليات تقديم المساعدة، على نحو ما حدث في كمبوديا. ويتعين على جميع الجهات الفاعلة في منظومة الأمم المتحدة، أن تعمل معا، في المجالات العسكرية والسياسية والإنسانية والإنمائية. وأن تعبر الحدود التقليدية القائمة بين مناطق نفوذ الأطراف المتناحرة. فمن شأن مثل هذا الائتلاف في المصالح أن يسد الفجوة التي كثيرا جدا ما نراها الآن حتى يمكن بدء برامج التعمير الكبرى.

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد هواراكا (ناميبيا)

واقترحي في هذا الصدد هو أن نتخذ هذه المبادئ أساسا للبناء في برامج الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار والانتقال السلس. وهناك مجالات عديدة يمكن فيها للخبرة الدولية أن تساعد المجتمع على أن يستعيد وضعه الطبيعي وذلك بإنشاء النظم القضائية، وتدريب الجيش وإنشاء وزارة للمالية أو نظام الخدمة الدبلوماسية. ولكي نفي بهذه الاحتياجات، يتعين علينا أن نكون على استعداد لإعارة خبراتنا إلى البلدان التي تخرج الآن من حالات الصراع، على نحو ما يفعل صندوق بريطانيا لتقديم المعرفة الفنية إلى بلدان أوروبا الوسطى والشرقية التي خرجت من الشيوعية. ويمكن أن تصبح برامج الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار والانتقال السلس أعظم مساهمة تقدم لصالح الأمن الدولي.

وتتزايد بشكل هائل الطلبات التي تنهال على الأمم المتحدة. وللاستجابة لهذه الطلبات تحتاج الأمم المتحدة إلى إحداث تغيير في صلب كيائها أيضا. وأرحب في هذا الصدد بالعمل الجاري في نيويورك لخفض التكاليف وتقليل إهدار الموارد. وينبغي لمنظومة الأمم المتحدة كلها أن تتعلم من هذا النموذج. إننا بحاجة إلى تخطيط وميزة

نعمل مع آخرين لمكافحة التهديدات المشتركة كانبعاثات الغاز من الدفيئة أو الاتجار الدولي في المخدرات.

والثمن ليس باهظاً. إذ لم تتجاوز تكاليف كل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وكل المساعدات المقدمة للأعمال الإنمائية في العام الماضي، إلا ما يزيد قليلاً عن ٣,٥ في المائة من ميزانية الدفاع في الولايات المتحدة، أو أقل مما تنفقه المملكة المتحدة على الشرطة والإدارة العامة. وتعاود تكلفة يوم واحد من عملية عاصفة الصحراء ما أنفقتة الأمم المتحدة على حفظ السلام في ذلك العام. ومن شأن فض الاشتباك ومعالجة الفوضى أن يكلفا مبلغاً أكبر. والتأييد الجماهيري موجود. وحتى في الولايات المتحدة، صناديق الاقتراع صريحة: إن الناس يؤيدون الأمم المتحدة، وهم يؤيدون عمليات حفظ السلام الدولي. وعلينا واجب تجاه ناخبينا وهو مواصلة عمل الأمم المتحدة.

ومن السهل أن ننسى النجاح الذي حققته الأمم المتحدة على مدى ٥٠ سنة. ومن السهل أن ننأى بأنفسنا عن الفوضى والاضطرابات. ولكن العالم صغير للغاية. فالأزمات في البلدان البعيدة تؤثر علينا أيضاً؛ على تجارتنا ومواطنينا في الخارج، وأمن جيراننا - في النهاية هو أمننا. ومن مصلحتنا أن نقوم بأي دور نقدر عليه لبناء عالم جدير بالاحترام. فلو لم تكن الأمم المتحدة موجودة لتساعد على القيام بذلك الدور، لكان علينا أن نبتكر شيئاً آخر.

وتعطينا تجربة خمسة عقود دروساً للمستقبل. وأنا أعرف أن الأمين العام قد تعهد بالتغيير. ويتقضي إيجاد الأمم المتحدة التي نحتاج إليها في القرن الحادي والعشرين الدعم والمشاركة من جانب جميع الدول الأعضاء. ولقد قامت المملكة المتحدة بدورها كاملاً في الأمم المتحدة طوال ٥٠ سنة، وسنواصل القيام بذلك الدور.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): المتكلم التالي هو رئيس وفد بنغلاديش سعادة السيد رياض الرحمن. وأعطيه الكلمة.

السيد رحمن (بنغلاديش) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن سعادة السيد أ. س. م. مصطفى فيض الرحمن، وزير خارجية بنغلاديش، وهو وإن كان موجوداً في نيويورك فإنه غير قادر

الآن على الانهيار المالي. فلها مستحقات تزيد على ٣,٧ بليون دولار من الاشتراكات غير المسددة. والبلدان المساهمة بقوات لها ما يقرب من بليون دولار. وفي العام الماضي، عجز ٣٩ بلداً عن دفع أي شيء. وتؤيد المملكة المتحدة تشديد العقوبات لعدم السداد، بما في ذلك تحصيل فائدة في حالات تأخير الدفع. ونرى أنه من غير المقبول اللجوء إلى تمويل حالات العجز في الميزانية العادية من ميزانية حفظ السلام. وربما يكون أفضل عنوان للسياسة الملائمة في هذا الصدد هو: لا تمثيل بدون ضريبة!

ولا بد من تغيير الترتيبات المالية. فبعض الأعضاء يدفعون اشتراكات أكبر من اللازم. وثمة أعضاء آخرون - مثل عمالقة الاقتصاد الجدد في العالم النامي - يدفعون الآن أقل مما يجب أن يدفعوه. إننا بحاجة إلى وضع جدول جديد يكون مبسطاً ومعبراً عن المقدرة الحقيقية للبلد المعني على السداد، دون أية مفارقات أو اختلالات إضافية للنظام الحالي. ولقد طرحت بريطانيا والسويد أفكاراً في هذا الصدد. ونحن بحاجة إلى إحراز تقدم سريع فيها.

بيد أن حل المشكلة لا يكون بقفل الصنبور. لقد أعدنا جميعاً التأكيد هذا العام على تأييدنا لأهداف وأعمال الأمم المتحدة. ولكن الفواتير لا تسدد بالكلمات الجوفاء.

إن الدرس النهائي الذي استخلصناه من تجربة الـ ٥٠ عاماً الماضية قد يكون أهم درس، ألا وهو ضرورة وجود أمم متحدة قوية وفعالة.

وختاماً، اسمحوا لي أن أقول إن الأمم المتحدة تواجه أزمة ثقة. فقد يكون أعضاء كونغرس الولايات المتحدة هم أكثر المتشككين، ولكنهم ليسوا وحدهم. فجو التفاؤل بتوقع بداية جديدة بعد الحرب الباردة تغلب عليه جو من الاكتئاب ساد في بعض الأوساط نتيجة لحالة عدم الاستقرار والتمزق التي نراها حولنا فضلاً عن التشاؤم في قدرتنا على معالجة الموقف. وتكمن الخطورة في هذا الإحساس باليأس.

والعمل المتعدد الأطراف ليس إضافة للسياسة الوطنية، فهو يضع المبادئ التي نجلها، مثل حقوق الإنسان والديمقراطية في إطار أوسع من الشرعية. وهو يوزع تكلفة الأهداف التي نتشاطرهما، مثل تحرير الكويت من الغزو أو استعادة الديمقراطية في هايتي. كما يتيح لنا أن

على حضور اجتماعات الجمعية لأسباب صحية.

"وقد تبذرت هذه الآمال. وأصبح عالم التسعينات أكثر خطورة في جوانب كثيرة من فترة الحرب الباردة. فهناك توتر أكبر في أماكن أكثر، هناك مزيد من التدهور في نوعية الحياة، وهناك مسائل أكثر تعقداً من ذي قبل فيما يتعلق بالقانون والأخلاق والإدارة والتعاون العملي. وقد اتخذت الاندفاعات السلبية أبعاداً متنوعة داخل الدول، وبين جماعات الدول وعلى المستوى العالمي.

"أما في داخل الدول، فقد خضعت الأمم للحصار من جانب تهديدات متعددة، مما أضر قدرتها على العمل بفعالية أو على نحو مستقل. وأدرك الانعدام الاستقرار السياسي لهيب الانهيار الاقتصادي، وخلق التخلف الاقتصادي اضطراباً سياسياً في دائرة مفرغة ليس لها نهاية. وظهرت على السطح من جديد تناحرات قومية وعرقية وثقافية طال قمعها مما أطلق العنان للتعصب والتطرف والعنف. وكلها خلقت قوى طارئة عاتية لم تهدد فقط الحدود المستقرة ولكنها انتهكتها فعلاً. ووجدت الجماعات الغوغائية، والانفصاليون السياسيون، والجماعات الهامشية التشجيع والدعم من جانب القوى الخارجية لكي تتحدى شرعية الحكومات وقدرتها على الحكم.

"ومن ناحية أخرى، تطفئ المخاوف الآن من أن يتخذ عالم الماضي ذو القطبين الذي ساد في الخمسين عاماً الماضية شكل استقطاب بين الشمال والجنوب، لا بين نظم سياسية واجتماعية متعارضة، ولكن بين أمم غنية وفقيرة. وبتزايد القلق في الجنوب من أن مصالحه تهتمش؛ وأن الموارد الإنمائية تحول أو تتضاءل، وأن إمكاناته في القيام بدور الشريك في إنعاش الاقتصاد العالمي يجري تجاهلها؛ وأن قيوداً وشروطاً جديدة تفرض على نحو انتقائي.

"وعلى الصعيد العالمي، هناك قوى جديدة آخذة في النشوء ولا تستطيع أي دولة بمفردها أن تسيطر عليها فهي تهدد مشروعية جميع الدول. إن التلوث والضرر الذي يلحق بالبيئة، والأمراض الفتاكة والمضاربين وغاسلي الأموال، والجريمة المنظمة ومهربو السلاح والإرهابيين، كلهم ينهشون في جسد كل المجتمعات، ويفسدون قيمها ويشلون تنميتها. وتقلل العمليات التكنولوجية وعبر الوطنية والتي تتوالى بسرعة من قدرة الدول على التصرف

"أهنئ السيد ديوجو فريتاس دو أمارال بحرارة على انتخابه بالإجماع رئيساً لهذه الدورة التاريخية للجمعية العامة للأمم المتحدة، دورة الاحتفال بالذكرى الخمسين. وانتخابه ليس تكريماً شخصياً له فحسب، ولكنه تكريم أيضاً لبلده العظيم البرتغال. وأنا واثق أنه سيضفي شرفاً عظيماً على ما خلفه سلفه، سعادة السيد أمارا إيبيسي ممثل كوت ديفوار، الذي ندين له بالتقدير العميق على الأقل لأنه مقدم الاقتراح بإنشاء الفريق العامل رفيع المستوى مفتوح العضوية الخاص بتعزيز منظومة الأمم المتحدة في ١٤ أيلول/سبتمبر.

"واسمحوا لي أيضاً أن أشيد بأميننا العام السيد بطرس بطرس غالي، لجهوده، المخلصة الدؤوبة في سبيل تعزيز فعالية هذه الهيئة الدولية.

"وفي هذه السنة الاحتفالية بالذكرى الخمسين، وصلت الأمم المتحدة إلى نقطة تحول حاسمة في تقييم ماضيها وفي رسم مسار سليم لمستقبلها، على أساس الالتزام المجدد والثقة وتوافق الآراء بين دولها الأعضاء.

"ويختلف عالم اليوم اختلافاً واضحاً عن عالم عام ١٩٤٥. وقتها، طلب إلى الأمم المتحدة في أعقاب الحريق الهائل الذي اجتاحت العالم كله وهو الحرب العالمية الثانية.

... إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب.

ويطلب إلى الأمم المتحدة الآن في أعقاب الحرب الباردة توطيد وتأمين سلام غير مؤكد وغير واضح.

"وقد أذكت نهاية الحرب الباردة الأمل في أن تركز الأمم المتحدة بعد أن تخلصت من المجابهة النووية والأيديولوجية، اهتمامها التام لبناء عالم مسالم أكثر إنصافاً؛ وتتصدى لتحدي الفقر العالمي؛ وتعجل بتسوية الصراعات الإقليمية؛ وتوزع المنافع المترتبة على عائدات السلام؛ وتتحرك نحو أعمال المسلمات الأساسية في الميثاق التي لم تتحقق، وخاصة المتعلقة بالأمن الجماعي.

مفرط في التبسيط ومضلل. فهذا الإجراء لن يغير إجمالي الموارد المتاحة للأمم المتحدة، ولن يكفل تدفقا أفضل للنقد أو سدادا عاجلا. وبينما من المرجح أن يتأتى إجمالي دخل الأمم المتحدة في الفترة القادمة من الأنصبة المقررة والتبرعات، تؤيد بنغلاديش تقصي إمكانيات توفير مصادر دخل مستقلة للأمم المتحدة من خلال معاملات دولية وضرائب شتى.

"وتؤيد بنغلاديش جهود الإصلاح المضطلع بها لتنشيط الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة وإعادة هيكلتها وإيجاد علاقات أكثر دينامية فيما بينها. ونحن نعتزم المشاركة بنشاط وبشكل بناء في الفريق العامل المفتوح العضوية الرفيع المستوى المعني بإصلاح الأمم المتحدة المقرر أن يستعرض خطتي الأمين العام للسلام والتنمية، والتقارير المقدمة من الدول الأعضاء واللجان المستقلة. وبينما تؤيد أن الهدف الكبير الذي يرمي إليه الإصلاح هو تدعيم رد فعل وكفاءة منظومة الأمم المتحدة في تعزيز أهداف التنمية والأمن والعدل والمساواة، وتحسين المساءلة والمسؤولية، نرفض الاستمرار في إصلاحات ذات طابع آلي أو إداري بحت. ويبدو أنه من المفارقات أن معيار تحديد ما ينبغي، أو لا ينبغي، تشذيبه معيار قد طبق في الماضي بشكل انتقائي بحيث أصبحت عمليات حفظ السلام التي يوافق عليها مجلس الأمن تتزايد على حساب البرامج الإنمائية. ويبدو أن المقصود بشعارات من قبيل فعالية التكلفة، والتشفيف المالي، وإزالة زوائد الإدارة، وإلغاء الأنشطة التي لا لزوم لها، ومنع الإسراف، وعدم الكفاءة، هو التضييق على الأمم المتحدة والتحكم فيها وتخفيض دورها أكثر منه تحسين قدرتها على تلبية احتياجات المجتمع الدولي.

"إن موقفنا إزاء إصلاح مجلس الأمن ينصب على تدعيم الشفافية والكفاءة لولاية المجلس بأكثر مما ينصب على توسيع نطاق العضوية الدائمة. وبينما تؤيد تماما توسيع الحجم العام للمجلس لإظهار زيادة العضوية في الأمم المتحدة، نعتقد أنه لا ينبغي النظر في زيادة الأعضاء الدائمين إلا على أساس أكثر المعايير صرامة، وعلى أساس الاعتراف العام وتوافق الآراء العالمي. ونحن نعارض من حيث المبدأ إنشاء مراكز امتياز جديدة أو إجراء تفرقات جديدة يمكن أن تنتقص من مبدأ المساواة في السيادة.

بمفردها أو على تنظيم السياسات الداخلية التي تؤثر على حركة السلع والخدمات والعمل ورأس المال. ومن أمثلة ذلك التوترات المتعلقة بالموارد فأربعون في المائة من سكان العالم يعيشون على ضفاف أنهار أو بحيرات مشتركة بين بلدين أو أكثر. وتتسبب السدود ومشروعات الري في حدوث توتر خطير ونشوب صراع فعلي.

"ومن المفارقات أنه في الوقت الذي يتزايد فيه الطلب على الأمم المتحدة أكثر من ذي قبل، ووصلت قدرتها إلى الحد الأقصى، تشن عليها حملة خطيرة تستهدف تلطيخ صورتها. فقد اتهمت بسوء الإدارة وعدم الكفاءة والفساد والإسراف في الإنفاق ولمغالة في زيادة عدد موظفيها. ووصف تنامي عضويتها في أعقاب إنهاء الاستعمار بأنه انعدام للمسؤولية وموق وباعث على الشقاق، كما اتهمت بأنها تمارس ممارسة عشوائية ما يسمى "بطغيان الأغلبية". وقد خلفت هذه الصورة الملتصقة، التي روج لها القليلون ورفضها الكثيرون، ندوبا عميقة قللت من شأن الأمم المتحدة.

"وفي ظل هذه الخلفية أنتقل الآن إلى بعض الشواغل ذات الأولوية بالنسبة لبنغلاديش.

"وفي صدارتها الأزمة المالية التي تهدد بتقويض الأمم المتحدة. وقد أعلن الأمين العام أن الأمم المتحدة قد أفلست بالفعل من الناحية الفنية. وينبغي أن تعالج الحالة المالية على أساس كاف ومستدام وينبغي أن يعكس على نحو عاجل مسار ما تعانيه من التردى.

"إن بنغلاديش ما برحت تقول بأن الصعوبات المالية الراهنة إنما تتمثل أساسا في اختلال في التدفق النقدي سببها الرئيسي إخفاق بعض الدول الأعضاء، وبخاصة بعض المساهمين الرئيسيين في الوفاء بالتزاماتهم بموجب الميثاق بالكامل وفي الوقت المحدد. وعلى هذه الدول الأعضاء أن تجعل التزامها إزاء الأمم المتحدة فعالا بشكل عملي، وذلك بدفع اشتراكاتها المقررة بالكامل وفي الوقت المحدد، بما في ذلك جميع المتأخرات. فلا تزال القدرة على الدفع هي المبدأ الأساسي في تحديد اشتراكات الدول الأعضاء. إن المضي قدما على أساس أن مجرد تنقيح جدول الأنصبة المقررة سيوفر ترياقا شافيا لجميع العلل المالية هو أمر

لفريق الاتصال وإعلان المبادئ الصادر في جنيف في ٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥؛ وجهود السلام المستمرة في الشرق الأوسط والاتفاق المؤقت الجديد بين إسرائيل والزعماء الفلسطينيين الذي تم كمتابعة لاتفاق أوسلو؛ وحالة الديمقراطية وحقوق الإنسان في هايتي؛ واستعراض أعمال المحكمتين الدوليتين في يوغوسلافيا السابقة ورواندا. ونظرا لتقلب الأحداث وسرعة تطورها في بعض هذه الأزمات، فإننا نرجو أن نتمكن من التعليق عليها باستفاضة خلال النظر في كل بند على حدة.

"ودعوني أقول في الختام إنه ليس ثمة ريب في أذهاننا في أن الأمم المتحدة لا تزال المحفل الوحيد الذي يمكن أن نواجه فيه تحديات المستقبل بالاعتماد على تضامننا واستعدادنا لمواجهتها معا. وتؤكد بنغلاديش من جديد التزامها الصارم والثابت تجاه هذه الهيئة العالمية، والسعي إلى تحقيق أهدافها العظيمة".

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن لوزير خارجية فنلندا، سعادة السيدة تريا كرينا هالونين.

السيدة هالونين (فنلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): دعوني أبدأ بتهنئة السيد فريتاس دو أمارال ممثل البرتغال على انتخابه لرئاسة الدورة الخمسين للجمعية العامة. وإنني لواثقة من أن عقد هذه الدورة التاريخية سيكلل بالنجاح تحت إدارته الحكيمة.

لقد تحدث من قبل زميلي الأسباني الموقر، السيد خافيير سولانا، نيابة عن الاتحاد الأوروبي وتؤيد فنلندا البيان الذي أدلى به تأييدا كاملا.

لقد أرسى مؤسسو الأمم المتحدة منذ خمسين عاما صيانة السلم والأمن الدوليين كهدف أساسي لمنظمتهم الجديدة. كما تعهدوا باتخاذ تدابير جماعية فعالة لتحقيق هذا الغرض. وبعد خمسين عاما، تغيرت الأحوال في العام تغيرا كبيرا ولكن الأمم المتحدة لا تزال ضرورية الآن بقدر ما كانت ضرورية آنذاك. ولا يزال دورها بموجب الفصل السابع من الميثاق يمثل حصنا أساسيا لأمن العالم، ولكن مهمتها لحفظ السلام قد اتسع نطاقها كثيرا: فالأمم المتحدة تركز على منع نشوب الصراعات واستدامة التنمية وتسعى إلى ضمان حقوق الإنسان وكرامة كل فرد.

"وترحب بنغلاديش بتوافق الآراء الذي تم التوصل إليه في نتائج المؤتمرات الرئيسية التي عقدت في القاهرة وكوبنهاجن وبيجين المعنية بالسكان، والتنمية الاجتماعية، والمرأة، مما يكمل نتائج قمة الأرض والقمة المعنية بالأطفال، ومؤتمر فيينا المعني بحقوق الإنسان. فكل هذه المؤتمرات تشكل جدول أعمال اجتماعيا جادا وشاملا يدعم القضاء على الفقر، ويعزز التنمية المستدامة المتمركزة حول الشعوب. بيد أنه يجب التركيز على أن التنمية الاجتماعية تتوقف على النمو الاقتصادي الذي لا يمكن تغذيته إلا في بيئة اقتصادية دولية حافزة.

"إن قوة المجتمع العالمي لا يمكن أن تتجاوز قوة أضعف حلقة من حلقاته. ومحنة أقل البلدان نموا تكتسي دلالة وأهمية خاصتين في هذه السنة، سنة ١٩٩٥ التي هي سنة استعراض منتصف المدة لبرنامج العمل لصالح أقل البلدان الأقل نموا في التسعينات. إن أزمات هذه البلدان المستمرة تدعو إلى إجراء علاجي فوري، ولا سيما بزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية، وشطب الديون، وضمان مزيد من فرص الوصول التجاري بشروط تفضيلية.

"لقد تابعت بنغلاديش عن كثب خطة السلام للأمم العام وهي تؤيد بقوة وضع هذه الخطة وتطويرها. ونحن نوافق على تركيز الأولوية على الدبلوماسية الوقائية وتدابير منع نشوب الصراعات، ونسلم على وجه الخصوص بفعاليتها من حيث الكلفة. ونعتقد أنه ينبغي استخدام الجهود الإقليمية والوكالات الإقليمية بشكل أكثر تواترا، كما ينبغي تدعيم قدراتهما، وقد أسهمت بنغلاديش بنشاط في بعثة الأمم المتحدة لحفظ السلام، واستجابت دوما لها بتوفير القوات. وقد بحثنا بامعان، بل ولبينا، طلب توفير قوات احتياطية. كما أننا نميل إلى تأييد قدرة الرد السريع لتوفير المساعدة الإنسانية.

"وستتاح الفرصة للجمعية العامة للتصدي في جلساتها العامة بمزيد من التعمق لبعض القضايا المدرجة في جدول الأعمال ذات الطابع السياسي الأكثر إلحاحا وخطورة، بما في ذلك بين جملة أمور: الصراع الدائر في البوسنة والهرسك، الذي تحسنت آفاق إيجاد حل تفاوضي له على أساس خطة السلام

لتحسين أساليب عمله وإضفاء الشفافية على مداولاته.

وحتى يبقى مجلس الأمن فعالا على المدى الطويل يجب أن يكون مجلسا تمثيلا، ولا يمكن أن تتوفر الفعالية دون أن تتوفر الشرعية. وتزداد الشرعية بأن يعكس المجلس فعليا الزيادة في عضوية الأمم المتحدة وكذلك بالاعتراف الصريح بالحقائق المتغيرة. ولذلك تؤيد فنلندا زيادة العضوية في مجلس الأمن بخمسة إلى ثمانية أعضاء جدد.

لقد وضعت القاعدة الأساسية لاصلاح المجلس بعد مناقشة مكثفة من الفريق العامل التابع للجمعية العامة، استمرت سنتين. وقد آن الأوان أن للانتقال من المناقشة إلى التفاوض الحقيقي بين الدول الأعضاء.

ووجود أمم متحدة قوية لا يعني أنه ينبغي لمنظمتنا أن تفعل ما كان ينبغي لنا نحن الدول الأعضاء أن نفعله أنفسنا في المقام الأول. فوفقا للميثاق يجب على الدول الأعضاء أن تسعى بنفسها إلى إيجاد حلول سلمية للنزاعات وأن تبذل كل جهد لمنع الصراعات مسبقا. والأمم المتحدة تساعد الدول الأعضاء ولا يمكن أن تحل محلها ولا ينبغي أن نتوقع منها ذلك.

إن دوام القواعد العالمية واحترامها المستمر هما الأساس للأمن الإنساني، سواء في العلاقات بين الأمم أو داخل الأمم نفسها.

والقرار التاريخي الذي اتخذته الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بجعل تلك المعاهدة دائمة يعني أن حجر الأساس هذا في صرح الأمن الدولي باق في مكانه وأن احتمال القضاء النهائي على الأسلحة النووية أصبح قريب المنال أكثر من أي وقت مضى. وينبغي أن تكون الخطوة التالية إبرام معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية في موعد أقصاه صيف عام ١٩٩٦. إن المفاوضات التي تدور في جنيف تسير سيرا حسنا. وفي ظل هذه الظروف، فإن إجراء أية تجارب يثير القلق. وقد أعربت فنلندا عن عدم موافقتها على التجارب الأخيرة التي تجريها فرنسا والصين.

عاد الرئيس إلى تولي الرئاسة.

إن الانجاز الجديد الذي تحقق في عملية السلام في الشرق الأوسط منذ سنتين سيعقبه اتفاق هام جديد يوقع

إن العالم يحتاج إلى أمم متحدة قوية، وبالتأكيد فإن أصغرنا حجما وأضعفنا وأقلنا حظا هم الذين يحتاجون إلى الأمم المتحدة أكثر من غيرهم. ولكن الأمم المتحدة، بدورها، تحتاج إلى الدعم الكامل من قبل جميع الدول الأعضاء.

ومما لا يصح السكوت عليه أنه بينما يؤكد جميعنا هنا مرة أخرى إيمانهم بالأمم المتحدة، تخوض المنظمة مرة أخرى ظروفا مالية عسيرة للغاية. وفي هذا السياق، أود أن أوجه انتباه الجمعية إلى بيان اعتمده بالأمس وزراء خارجية بلدان الشمال وهي - ايسلندا، والدانمرك، والسويد، والنرويج، وفنلندا - بشأن الحالة المالية بالأمم المتحدة. وسيوزع نص هذا البيان فيما بعد.

ونحن جميعا نتفق على أن الأمم المتحدة تحتاج إلى تنظيم عملها، ووضع أولويات واضحة، ووقف الأنشطة التي أصبحت عقيمة. ومع ذلك يبقى السبب الرئيسي للصعوبات، إن معظم الدول الأعضاء، ومن بينها الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن، لا تدفع أنصبتها المقررة في الوقت المحدد بالكامل ودون شروط.

وبالتالي فإن الذين يدفعون اشتراكاتهم كاملة في الوقت المحدد ودون أية شروط، مثل فنلندا، يعاقبون في الواقع على تصرفهم. لقد آن الأوان لتدرك جميع الدول الأعضاء أن دفع المستحقات ليس خيارا. إنه التزام يجب الوفاء به، وفي موعده. وحين لا تدفع المستحقات في الموعد المحدد، فمن العادي أن تسدد فوائد عنها. وينبغي أن يطبق ذلك في الأمم المتحدة أيضا.

من الواضح أيضا أن جدول الأنصبة المقررة الحالي يحتاج إلى مراجعة سريعة تأخذ في الاعتبار القدرة الحقيقية لكل دولة عضو على الدفع. وفنلندا على استعداد لتأييد إجراء تعديلات في حالات تبرر فيها مثل هذه المعاملة الاستثنائية. صعوبات مرحلة الانتقال أو الكوارث الطبيعية أو غيرها من الظروف التي تكون بالفعل خارج سيطرة الحكومة المعنية. ومن ناحية أخرى، ينبغي أن تكون التعديلات بالزيادة هي القاعدة عندما تبرر التنمية الاقتصادية تلك الزيادة.

ووجود أمم متحدة قوية يحتاج إلى مجلس أمن فعال قادر على العمل بالنيابة عن جميع الدول الأعضاء. وتشعر فنلندا بالسرور لأن مجلس الأمن يضطلع بدوره بموجب الميثاق بعد الشلل الذي أصابه في سنوات الحرب الباردة، كذلك نرحب بالخطوات التي اتخذها المجلس

ذلك، في جملة أمور، في الجهود الرامية إلى إقامة نظام للتحقيق القضائي وفرض العقوبات في حالة انتهاكات القانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان. وتؤيد فنلندا التكبير بإنشاء محكمة جنائية دولية دائمة.

وبالإضافة إلى الآليات القضائية المتاحة أساساً للدول، تستحق مسألة حق الأفراد في الاعتماد على صكوك حقوق الإنسان الدولية الدراسة الجادة والتطوير. والخبرة الإيجابية جداً التي اكتسبناها في الأعوام الخمسة والأربعين التي عملت فيها المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، التابعة لمجلس أوروبا، تؤكد فوائد هذا النهج لحماية حقوق الإنسان. وإنني أتكلم عن تجربة.

ويحتاج مؤتمر بيجين وغيره من المؤتمرات الأخيرة التي عقدتها الأمم المتحدة في فيينا والقاهرة وكوبنهاغن إلى متابعة نشطة ومتكاملة في جميع هيئات منظومة الأمم المتحدة. إن برامج العمل موجودة. وهي تؤكد بما لا يدع مجالاً للشك أن التنمية الإنسانية المستدامة والأمن الإنساني لا يتحققان إلا بتمكين الأفراد وإقامة مجتمع مدني قوي يحكمه القانون. والأدوار التي تضطلع بها الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي في المتابعة الدولية لمؤتمر بيجين حاسمة للغاية ليس فقط للتنفيذ الفعال لبرنامج العمل ولكن أيضاً لتعزيز المنظمة في الميدان الاجتماعي والاقتصادي. وفي نفس الوقت، نحن الآن في حاجة إلى العمل على مستوى القاعدة الشعبية وليس إلى إنشاء بنى فوقية بيروقراطية جديدة.

إن متابعة مؤتمر ريو توفر مدعاة لشيء من التشجيع. فالشواغل البيئية الآن جزء من مجرى الفكر العام بصدد التنمية. وفنلندا، باعتبارها دولة غابات كبرى، حريصة بشكل خاص على العمل على إحراز تقدم فيما يتعلق بمسائل الغابات بأسلوب متين ومتوازن وعلى نطاق عالمي.

لقد أظهرت العقود الخمسة الماضية للعالم أن الأمم المتحدة مركز حيوي لتنسيق الأعمال للصالح العام. إن المستقبل سيحى بتحديات جديدة. فلنوفر للأمم المتحدة الدعم السياسي والوسائل المالية التي تحتاج إليها بشدة لتخدمنا مستقبلاً.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن لوزير الشؤون الخارجية للبويسنة والهرسك. سعادة السيد محمد شاكر بيه.

هذا الأسبوع. وأود أن أهنيء المفاوضين على شجاعتهم ومثابرتهم. وينبغي للمجتمع الدولي أن يستمر في تقديم الدعم للتعمير الذي تيسر بفضل السلام.

وتشعر فنلندا بالتشجيع للتحويل الأخير صوب التسوية السلمية في يوغوسلافيا السابقة. لقد أظهر المجتمع الدولي إصراره على حماية سرايفو من الهجمات الوحشية المستمرة ضد المدنيين الأبرياء. ويجب على المجتمع الدولي أن يبدي إصراراً مماثلاً عندما يتم التوصل إلى اتفاق السلام. ويجب عليه أن يساعد في المحافظة على السلام على الساحة وفي إعادة بناء ما خربته الحرب. ومع ذلك من الضروري قبل كل شيء أن تعلن جميع أطراف الصراع الآن التزامها بتحقيق السلام في نهاية المطاف.

إن بعض الدروس المستفادة من الصراعات في يوغوسلافيا السابقة وفي أماكن أخرى تبدو جلية. فقدرة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي على تنسيق استجابة دولية لا تزال غير كافية وغير متكاملة على النحو اللازم، حسبما ذكر عدد من المتكلمين الذين سبقوني هنا. إن الأمم المتحدة تتحمل المسؤولية الأساسية عن منع الصراعات والاستجابة السريعة لحالات الطوارئ المعقدة وإدارتها. وهي تقوم بدور أساسي في عمليات حفظ السلام. ويجب ألا يكون العجز في الموارد المالية أو الصعوبات التنظيمية عائقاً في هذا السبيل.

وهناك مجموعة من الأفكار المتكاملة التي وضعت على أساس مفهوم عريض للأمن - بدءاً من احترام قواعد القانون والحريات الأساسية، إلى دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة - أصبحت متاحة بالفعل في خطتي الأمين العام للسلام والتنمية. ويجب على الدول الأعضاء الآن، أن تضع أفضل تلك الفكر موضع التنفيذ العملي. وستقوم فنلندا مع شركائها في الاتحاد الأوروبي بالاضطلاع بنصيبها في هذا الصدد.

والأمن الدولي الحقيقي يبدأ بأمن الفرد. وفي بعض الأحيان يبدأ بعلاقة الفرد، ذكراً كان أو أنثى، بحكومته. ولا يمكن على أي أساس أن نجد مبرراً لانتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك حقوق المرأة، وليست هناك استثناءات، على أساس الثقافات، من حقوق الإنسان العالمية.

والأهمية التي تحظى بها آليات الحماية الفعالة لحقوق الإنسان معترف بها الآن على نطاق واسع، ويظهر

لقد خرجت توا من مفاوضات مع أعضاء فريق الاتصال المعني بالبوسنة والهرسك ومع زميلي من كرواتيا، وصربيا والجبل الأسود. وبودي لو كان بوسعني القول بأنني أثق في آفاق النجاح فيما يخص مفاوضاتنا بقدر ثقتي في آفاق المفاوضات في الشرق الأوسط. فبينما مفاوضات الشرق الأوسط يشارك فيها رجال دولة يحاولون حل دعاوى متنافسة لشعوب متأذية تتوق إلى السلام، نجد بين شركائنا المتفاوضين فردين على الأقل اتهمتهما فعلا محكمة جرائم الحرب في لاهاي بارتكاب جرائم إبادة أجناس وجرائم أخرى ضد الإنسانية. وبينما تنشر وسائل الإعلام الدولية صوراً للمقابر الجماعية للمدنيين الذين قتلوا إبّان حملة "التطهير العرقي" وإبادة الأجناس التي لازمت بداية "جمهورية سربسكا" نجدنا نتفاوض الآن مع فريق يتضمن نفس مجرمي الحرب المتهمين بالمسؤولية عن أعمال القتل والمقابر الجماعية هذه.

ونحن نأمل حقا أن تحقق عملية التفاوض هذه خطوة نحو السلام. لقد جئنا ونحن نفهم تماما أن النصر يمكن تعريفه بأكثر من طريقه. إننا لا نسعى إلى تحقيق نصر عسكري على أعدائنا، مع أن مركزنا القانوني والأخلاقي يجيز لنا النصر العسكري التام. لقد تعلمنا أن نحدد معنى نصرنا من زاوية الأرواح التي يمكن أن ننقذها والفرصة التي يمكن أن نتاح لنا لإعادة البناء وإعادة إحلال الديمقراطية وحقوق الإنسان في أنحاء بلدنا. ونحن بالتأكيد لا نسعى إلى الانتقام للآلاف من المطرودين والمعتقلين والمغتصبين والمقتولين. إننا نسعى فقط إلى عدم السماح لمجرمي الحرب المسؤولين عن هذه الجرائم بأن يملوا علينا مستقبلا، وأن ينالوا المشروعية عن طريق عملية التفاوض. ونحن واثقون بأن محكمة جرائم الحرب في لاهاي ستحقق العدالة وهي بالتأكيد ستعرف كيف تعامل مجرمي الحرب هؤلاء بأفضل مما يعرف المتفاوضون.

إننا ملتزمون بإخلاص بعملية التفاوض ونؤمن بها. والمفاوضات تتفق مع هدفنا، وهو تحقيق السلم، حتى وإن كان علينا أن نقدم تنازلات صعبة مؤلمة. وعن طريق السلام، نأمل أن نعيد إحلال الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان في أنحاء البلاد كلها وبهذه الطريقة نعيد اندماج بلدنا تدريجيا. إنه من نواحي عديدة طريق محفوف بالمخاطر ولم يسبق له مثيل في الماضي. ومع ذلك، نعتقد أنه في ظلال السلم تصبح أيديولوجية المجتمع المفتوح الحر الديمقراطي المتسامح أقوى ما تكون عليه، في حين

السيد شاكر بيه (البوسنة والهرسك) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): السيد الرئيس، اسمحوا لي أولاً بأن أهنئكم، وأتمنى لكم النجاح في مهمتكم الجديدة ذات الأهمية التاريخية البالغة.

إن الذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة يمكن النظر إليها على أنها وقت للتقاعد عن العمل أو على أنها فرصة لبداية جديدة ولتجديد الشباب. ونحن جميعا علينا مسؤولية العمل على أن نزيد إلى الحد الأقصى لا من مجرد إمكانية أن تبقى الأمم المتحدة صامدة على مر الخمسين سنة المقبلة بل أيضا إمكانية ازدهارها بوصفها درة نظام عالمي جديد وواجهة عهد يعمه السلم والأمن الدوليين.

إن البوسنة والهرسك تدرك تماما الدور المحوري الذي زجت الظروف بلدنا إلى تقمصه. إنه دور لم نسع إليه ولا نعتز به. والتسوية الناجحة للحرب في البوسنة والهرسك، بما يتفق مع مبادئ السيادة والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة، يمكن أن تكون عاملا حافزا لحلول هذه البداية الجديدة للبوسنة والهرسك والأمم المتحدة معا. ومع ذلك، فإن أي تجاهل للمبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة والقانون الإنساني الدولي قد يكون قاضيا على البوسنة والهرسك، ومبعث تهديد لحيوية الأمم المتحدة وسلامتها.

في يوم الخميس المقبل، نأمل جميعا أن نرى خطوة كبيرة ثابتة أخرى نحو السلام في الشرق الأوسط. ومع أن هناك الكثير مما ينبغي عمله لضمان حقوق الجميع في المنطقة وإحلال استقرار حقيقي وبالتالي سلام حقيقي، فإن عملية السلام في الشرق الأوسط تعتمد على زعماء يستحقون احترامنا. إنهم يمثلون شعوبا تعرضت للإساءات أمدا طويلا في الماضي القريب. والخلافات الكبيرة التي لا تزال قائمة بين هذه الشعوب هي وليدة مظالم سابقة ومطالبات بحقوق متضاربة على الأراضي.

إن الحرب التي تشن على بلدنا تنطوي على استيلاء على الأراضي وعلى عدوان يشكل انتهاكا لميثاق الأمم المتحدة. على أنها بشكل أكثر مباشرة حرب حول أيديولوجية - لا أيديولوجية دين أو عرق، وإنما أيديولوجية سياسة وتعصب. إننا ضحايا إبادة الأجناس، وعدونا لا تحدد عرقية أو دينه وإنما تحدد أيديولوجية التعصب والدكتاتورية والفاشية التي يروج لها.

فلنكن واضحين هنا نهائيا في هذا الشأن. لن نقبل بانتخابات زائفة أو بأي إجراءات انتقاء أخرى فيما يتعلق بأكثر مؤسساتنا الحكومية جوهرية، وهي الإجراءات التي يريد الدكاتوريون والطفافة بغية تقويض الديمقراطية الحقيقية وإضفاء الشرعية على النزعة الشمولية تحت ستار اتفاق سلام دولي.

لقد أتاحت فرصة للجانب الآخر ليختار فريقه للتفاوضي. ولكن اختياره لأعضاء سبق أن وجهت إليهم محكمة جرائم الحرب رسميا أصابع الاتهام وآخرين قد توجه إليهم اتهامات لن يؤثر على مطالبتنا بتسليمهم إلى المحكمة.

إن انتقاء هؤلاء المتفاوضين هو خيارهم. ولكن دعوني أؤكد مرة أخرى: لن نسمح للعملية التفاوضية بأن تحمي مجرمي الحرب من العدالة الدولية - ليس عدالتنا، وإنما العدالة الدولية. إن نجاح العملية التفاوضية سيقاس حقا بمدى النجاح في تسليم مجرمي الحرب للعدالة وبمدى النجاح في تنحية الطفافة والدكاتوريين عن السلطة، وليس بالاتفاقات التي قد يوقعها مثل هؤلاء الدكاتوريين والمجرمين.

ولا يمكن أن تكون الانتخابات في البوسنة والهرسك حرة أو عادلة أو ديمقراطية ما لم يكن هناك احترام أساسي لحقوق الإنسان، وما لم يحاكم مجرمو الحرب أمام محكمة جرائم الحرب في لاهاي، وما لم يكفل حق وفرصة اللاجئين والمشردين في العودة والتصويت في هذه الانتخابات، وما لم يتم توفير الظروف الكاملة بما يتماشى مع مجتمع حر ومنفتح.

وأخيرا، لا يمكن أن يحل السلام الحقيقي ما لم يشجع الجميع، بما في ذلك المجتمع الدولي، بيئة تتماشى مع الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان.

حسنا، ما علاقة ذلك كله بالأمم المتحدة؟ يتعلق ذلك بالتأكيد بالبوسنة والهرسك باعتبارها عضوا من أعضاء الأمم المتحدة. ويمكن القول ببساطة إنه لا يمكن إغفال ميثاق الأمم المتحدة والمبادئ الدولية الأساسية إلا بصورة مؤقتة. ولكن الأمم المتحدة لا يمكن أن تكون السلطة المتوخاة في صيانة السلم والأمن الدوليين إذا ما تم تجاهل ميثاق الأمم المتحدة تجاهلها مطلقا في إرساء دعائم السلام. هذا مبدأ عالمي له تطبيق شامل.

أن الأيديولوجية المغلقة الشمولية التعصبية يقويها استمرار الصراع. ونحن نعترف أيضا بأن هناك بعض الاعتبارات المشروعة التي لا بد من معالجتها في عملية التفاوض، بما في ذلك رسم الحدود الإقليمية الداخلية، ووسائل إعادة بناء الثقة بين السكان في العمليات والآليات السياسية التي يراد بها ضمان احترام حقوق الإنسان.

إن بلدنا لا يزال شديد الفزع وشديد الاستقطاب من جراء هذه الحرب على نحو لا يسمح لنا أن نتوقع أن السلم وإعادة الاندماج لن يتطلبا جهدا خاصا وآليات خاصة قد تبدو غير طبيعية للكثيرين منا. ومع ذلك، لا يزال هناك تناقض أساسي في عملية التفاوض الحالية. وهذا لأنه يقال نظريا إن الدكاتوريين المستبدين الذين يلبسون ثياب المتفاوضين عن أحد الأطراف مستعدون حقا للتفاوض على إجراء انتخابات حرة ونزيهة وإقامة مؤسسات ديمقراطية كأساس لبوسنة وهرسك جديدة.

وذلك لأن من المتوقع أن مروجي الأحقاد على استعداد، من جانبهم، للتفاوض على إنشاء مؤسسات تكفل في الواقع احترام حقوق الإنسان الأساسية.

وذلك لأن مجرمي الحرب من جانبهم - وهو نفس الجانب - مطالبون بالتفاوض لإقامة الآليات التي تسهل عودة اللاجئين والمشردين، وهم نفس الضحايا الذين أخضعهم أولئك المجرمون "للتطهير العرقي".

لقد عدت توا من سلسلة من المفاوضات الطويلة والشاقة. والجانب الآخر ما زال يرفض قبول مطلب أن ينتخب برلمان البوسنة والهرسك ورئاستها في المستقبل عن طريق الانتخابات المباشرة بتصويت أفراد الشعب.

إننا نشجع تشجيعا قويا - بل نتعرض للضغط إذا جاز لي القول - على الموافقة على ما قد تكون عملية غير الانتخاب بالتصويت الشعبي باعتباره الوسيلة التي يجري بها انتقاء برلمان بلدنا ورئاسته في المستقبل.

ولقد نصحبونا بالفعل بأن العملية التفاوضية ستنهار إذا أصررنا على مطالبتنا بأن تلتزم بتسليم مجرمي الحرب إلى لاهاي جميع السلطات داخل البوسنة والهرسك في المستقبل، تماشيا مع القانون الدولي ومطالب المجتمع الدولي على بلدنا ككل.

وفضلا عن ذلك، أود أن أعرب عن امتنان أرمينيا للأمين العام، سعادة السيد بطرس بطرس غالي، لرؤياه التي قاد بها المنظمة، ولنشاطه الدؤوب في إعادة تحديد دور الأمم المتحدة في هذا العالم المتغير.

وبعد إعلان أرمينيا استقلالها في عام ١٩٩١، بدأت في تنفيذ إصلاحات اقتصادية وسياسية جذرية لخلق اقتصاد سوق صحي ومجتمع ديمقراطي بحق. وبالإضافة إلى المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الحادة الناجمة عن التغيرات غير العادية التي ألمت بالبلد، ازداد تفاقم عملية التحول في أرمينيا بانتهاء الترتيبات الاقتصادية والتجارية التقليدية، وعدم الاستقرار في المنطقة، والحصار الذي فرضته أذربيجان المجاورة على المواصلات والطاقة، والخراب الذي تسبب فيه الزلزال الهائل في عام ١٩٨٨، والصراع الدائر بين ناغورنو كراباخ وأذربيجان ووجود ٣٦٠ ألف لاجئ.

وبالرغم من هذه الظروف الاقتصادية والاجتماعية الخطيرة، تواصلت الإصلاحات الاقتصادية بل وتوسعت على مدار السنة المنصرمة. وفيما يتعلق بالاتجاهات الاقتصادية الراهنة، كان عام ١٩٩٤ عاما استثنائيا. لقد كان برنامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية يستهدف وقف التدهور الاقتصادي وخفض التضخم وتهيئة الظروف لإنعاش الاقتصاد. ومع أن المشكلات المتصلة تحديدا بالفترة الانتقالية ما زالت قائمة، فإن التدابير المتخذة لم تعمل فقط على وقف الانكماش بل وفرت أيضا قدرا من النمو الاقتصادي.

والواقع أن أرمينيا أصبحت في ١٩٩٤ أول جمهورية سوفياتية سابقة تسجل نموا اقتصاديا. وقد ترتب على اتباع سياسة ائتمانية محكمة خفض معدل التضخم من ٣٠ في المائة في الشهر في العام الماضي إلى ١ في المائة في آب/أغسطس. وأصبحت العملة المتداولة، وهي الدرام، من أقوى عملات المنطقة الآن. ومنذ منتصف ١٩٩٤، يجري العمل في برنامج لتثبيت استقرار الاقتصاد الكلي.

لقد اتبعنا سياسة تتسم بالمسؤولية المالية والنقدية للتشجيع على تطوير القطاع الخاص. ونحن نضطلع أيضا ببرنامج للخصخصة على نطاق واسع من أجل نقل كل المشاريع المملوكة للدولة تقريبا إلى الملكية الخاصة. ونعتقد أن القطاع الخاص سيكون محرك النمو في أرمينيا ومصدرا هاما لتوليد فرص العمل. ونحن نرحب بمشاركة

وكما ذكرت، لقد عدت توا من المفاوضات. وسأعود ثانية إليها. ونحن نشعر بالدهشة ونشعر بالغضب لأنه يتعين علينا أن نتفاوض في إرساء السلام وبداية جديدة للبو سنة والهرسك، وعلى ما إذا كان الجانب الآخر سيرغم على قبول إجراء انتخابات مباشرة وحررة وديمقراطية. ويقال لنا إنه يجب علينا أن نقبل صيغة توفيقية تعني أقل من ذلك. وإذا لم يقبلوا بالكلمات اليوم، فيجب علينا أن نشكك حقا في نواياهم على المدى البعيد لأن يقبلوا على الإطلاق السلم والديمقراطية الحقيقيين، أو ما إذا كان كل ما يعتزمونه هو إدامة توليهم للسلطة وهيمتهم على السكان الصرب الأبرياء.

لقد قدمنا بالفعل العديد من التنازلات المؤلمة. ونحن على استعداد لتقديم المزيد - وأكثر من المزيد - في السعي إلى إقرار سلام حقيقي. ولكن لا تطلبوا إلينا - ولا تطلبوا إلى أنفسكم - الاكتفاء بتقديم التنازلات إلى الدكتاتوريات، إلى التعصب، إلى اللا شرعية، إلى الإجمام والبيضاء. ولا تسمحوا لأنفسكم ولنا بتجاهل صميم مبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

ونحن على استعداد للعمل مع جميع الدول الأعضاء على نحو مشترك من أجل إقرار ذلك السلام الحقيقي والتنازلات اللازمة التي يمكن لنا جميعا أن نتعايش معها.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن، لوزير الشؤون الخارجية لأرمينيا، سعادة السيد فاهان بابازيان.

السيد بابازيان (أرمينيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي أن أهنئكم، سيدي، على انتخابكم لرئاسة هذه الدورة الخمسين التاريخية للجمعية العامة. وبالنظر إلى موهبتكم وخبرتكم، فإنني واثق من أنكم ستقودون هذه الدورة إلى الإنجاز الناجح للمهمة النبيلة الموكولة إليكم بموجب ميثاق الأمم المتحدة.

كما أود أن أعرب عن تقديري وشكري لسلفكم، سعادة السيد إمارا ايسي، على قيادته البارزة في إنجاز مهام الدورة الماضية.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأقدم بأحر التهاني والترحيب إلى جمهورية بالاو بمناسبة قبولها في الأمم المتحدة أثناء السنة الماضية.

وفي تموز/يوليه الماضي، أجرت أرمينيا أول انتخابات برلمانية ديمقراطية منذ إعلان استقلالها. وفي الوقت نفسه، صوت الأرمن في استفتاء دستوري على أول مؤسسة ديمقراطية في تاريخ أرمينيا. واعتمد الدستور ونالت القوى الديمقراطية الليبرالية أغلبية ساحقة في البرلمان الجديد، الذي أعيدت تسميته الآن باسم الجمعية الوطنية. وأبلغ المراقبون الدوليون والمحلون بأن الانتخابات جرت بطريقة سلسلة وفي جو يتسم بالحرية. وأود أن أعتنم هذه الفرصة لكي أعرب عن عميق تقدير حكومة بلدي لمراقبي الأمم المتحدة على اضطلاعهم بأنشطة الرصد في الانتخابات البرلمانية والاستفتاء الدستوري.

وقد وفّر النصر الحاسم الذي حققته القوى الديمقراطية الليبرالية الضمان لاستمرار السياسات التي تتبعها الحكومة حتى الآن في المجال السياسي والمجال الاجتماعي الاقتصادي، والتي تقوم على برنامج واضح وخطة إنمائية قابلة للإنجاز. ويعتبر اعتماد الدستور عاملاً حاسماً في صون استقرار الدولة الأرمينية، بالإضافة إلى أنه يمثل الضمان القانوني لتطوير مجتمع مدني واقتصاد سوقي.

إن التنمية وحقوق الإنسان مترابطان ويعزز أحدهما الآخر. فلا يمكن أن تكون هناك تنمية حقة طويلة الأجل دون احترام حقوق الأفراد بكل مفرداتها. وتؤيد أرمينيا بقوة الجهود التي يبذلها مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان السيد أيالا لاسو. ويجب على الدول الأعضاء أن تواصل العمل من أجل تحقيق تنسيق أفضل داخل مركز حقوق الإنسان وتعزيز الأنشطة الخاصة بحقوق الإنسان داخل منظومة الأمم المتحدة. وينبغي للأمم المتحدة أن تعطي الأولوية لأعمال الرصد ومنع العدوان على تلك الحقوق.

وتعتبر أرمينيا أن تقرير المصير في شتى مظاهره حق إنساني غير قابل للتصرف. فالصراع بين شعب ناغورنو - كاراباخ، الذي يناضل من أجل تقرير المصير، والحكومة الأذربيجانية، التي ترفض النظر في حقوق شعب ناغورنو - كاراباخ، ما زال يشغل بال حكومة أرمينيا. وما زال التوصل إلى حل سلمي للصراع يمثل الأولوية القصوى في السياسة الخارجية لأرمينيا.

وبالرغم من استمرار وقف إطلاق النار منذ شهر أيار/مايو ١٩٩٤، ما زال الصراع يهدد السلم والاستقرار

المستثمرين الأجانب في هذه العملية دون أية قيود، ولدينا سياسة منفتحة تماماً في مجال التجارة الخارجية.

وبطبيعة الحال، فإن تنفيذ سياستنا الاقتصادية قد أعيق بسبب الحالة في قطاع الطاقة، وما زالت تلك الحالة حرجية. ولذلك، فإن الحل الوحيد الناجع والفعّال في المدى القصير لأزمة الطاقة في أرمينيا إنما يكمن في إعادة تشغيل محطة متسامور لتوليد الكهرباء التي تعمل بالطاقة النووية، وهي جارية الآن.

إن أرمينيا، مثلها مثل الدول الأخرى التي تمر بمرحلة انتقال، تسير الآن في عملية الخروج من الأزمة الاقتصادية وإرساء الأسس للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وفي حين تقع المسؤولية الأولى على الدول في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية، فإنها لا يمكنها القيام بذلك بمفردها. فهي تحتاج إلى دعم كبير وتشجيع من جانب المجتمع الدولي. وعلى المانحين المتعددي الأطراف والمانحين الثنائيين أن يعملوا على تنسيق تدابيرهم المتعلقة بالتمويل والتخطيط من أجل تحسين أثر أنشطتهم على تحقيق أهداف برامج التنمية الاجتماعية للبلدان ذات الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية.

ونظراً للعالمية العضوية في الأمم المتحدة والولاية الفريدة والشاملة التي يجسدها الميثاق، فإن للأمم المتحدة دوراً حيوياً تضطلع به في عملية التنمية، وبخاصة في ضمان تنفيذ الالتزامات المتعلقة بالتنمية بطريقة متكاملة. وعليه، ينبغي تحليل علاقتها بالوكالات المتخصصة والصناديق والمنظمات واللجان الإقليمية، ومؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية، بهدف زيادة كفاءة العمل والتنسيق فيما بينها في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والمجالات ذات الصلة.

وتنظر حكومة أرمينيا إلى الالتزام بتحويل الاقتصاد ذي التخطيط المركزي إلى اقتصاد السوق بوصفه جزءاً لا يتجزأ من عملية الانتقال إلى الدولة الديمقراطية. وفي المقابل، سيزدهر اقتصاد السوق في ظل ديمقراطية مستقرة تنهض بالتنمية الاقتصادية وتعززها. ويتطلب نجاح الديمقراطية استخدام خطاب مهذب ويستند إلى معلومات، واحترام سيادة القانون والعملية الديمقراطية، بما في ذلك التعبير عن الرأي العام من خلال انتخابات حرة ونزيهة.

الضمانات، بالإضافة إلى تدابير الأمن المتعارف عليها - أي وزع قوات حفظ السلام التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ونزع الأسلحة من جميع المناطق التي تم أخلاؤها، وما إلى ذلك - يجب أن تعالج أيضا الحاجة المشروعة لناغورنو كاراباخ إلى ممر يربط الجيب بالعالم الخارجي، باعتبار ذلك عنصر أمن لا غنى عنه.

إن انتشار أسلحة التدمير الشامل يشكل تهديدا خطيرا للأمن والاستقرار على الصعيدين العالمي والإقليمي. وفي مؤتمر الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديداتها، ١٩٩٥، اضطلعت الدول الأطراف باستعراض معمق جاد لتنفيذ المعاهدة وتوصلت إلى قرار بأن يستمر نفاذ المعاهدة إلى ما لا نهاية. ويود وفد بلدي أن ينتهز هذه الفرصة ليؤكد مجددا ارتياحه إزاء هذه النتيجة التاريخية. وتولي أرمينيا أهمية كبيرة للإبرام المبكر لمعاهدة الحظر الشامل للأسلحة النووية - على ألا يتجاوز ١٩٩٦.

في السنوات القليلة الماضية عقدت الأمم المتحدة سلسلة من المؤتمرات العالمية. واستمرت هذا العام هذه العملية الهامة المتمثلة في اللقاءات الدولية. وجمع مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية عدة مسارات كانت تتابع من قبل بصورة مستقلة. ولأول مرة في التاريخ كان هناك إقرار سياسي بأن استئصال الفقر يجب أن يكون الأولوية الأولى لأي مجتمع.

وفي داخل كل مؤتمر عالمي نظمته الأمم المتحدة، كان تقدم المرأة شاغلا رئيسيا، وشهدنا عددا من المكاسب الهامة المتعلقة بقضايا المرأة. وقد أعاد مؤتمر المرأة الرابع الذي اختتم أعماله في بيجين التأكيد على الالتزامات التي سجلت في المؤتمرات السابقة إزاء تقدم المرأة واستند إلى إنجازاتها.

ومنهاج العمل الذي اتفق عليه في مؤتمر بيجين سيفضي إلى إنشاء آلية جديدة تساعد البلدان على إدماج قضايا المرأة في رسم السياسة العامة للوطن.

إن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تحبذ، كلها تقريبا، زيادة عضوية مجلس الأمن بشكل يعكس التغيرات الجذرية في العالم والزيادة في العضوية العامة للمنظمة. ومع ذلك، لا يجوز أن تنتقص زيادة العضوية من كفاءة المجلس. وفي الوقت ذاته يجب على مجلس الأمن أن يواصل العمل على تحسين انفتاحه وشفافيته واتصاله

والأمن في منطقتنا. فعدم تحقيق أي تقدم جدي في المفاوضات خلال هذه المهلة، وأوجه عدم الاستقرار التي تحيط بالعملية السياسية، وعدم رغبة المجتمع الدولي في اغتنام الفرصة للتصرف بحزم وحسم، يجعل وقف إطلاق النار الذي استمر ١٥ شهرا بالغ الهشاشة. والواقع أنه كلما طال أمد وقف إطلاق النار دون حدوث أية تطورات هامة، زاد احتمال استئناف الأنشطة العسكرية في المستقبل القريب.

ومنذ انعقاد الدورة الأخيرة للجمعية العامة، حدثت تطورات هامة في العملية السياسية. وتحقق تقدم ملموس في اجتماع القمة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا المعقود في بودابست في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ حيث تم التوصل إلى اتفاق على أعلى المستويات للجمع بين جهود الوساطة التي تبذلها المنظمة وروسيا، وإنشاء رئاسة مشتركة لتوجيه عملية السلام. وأعرب مؤتمر القمة أيضا عن استعداده لإنشاء عملية متعددة الجنسيات لصون السلام تابعة للمنظمة من أجل تعزيز وقف إطلاق النار القائم، مما يجعل عملية السلام لا رجعة فيها ويفتح الطريق أمام عقد مؤتمر منسك.

واليوم، في ظل الرئاسة الروسية والفنلندية المشتركة وبمشاركة الدول التسع الأعضاء في مجموعة منسك، تتابع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا عملية السلام بنشاط من خلال مفاوضات مكثفة. وفي حين أن هذه الجهود أسفرت عن نتائج مؤكدة، فإنه يلزم التدليل على الإرادة السياسية لدى أطراف الصراع وتقديم التزام إضافي من جانب المجتمع الدولي، إذا أريد تحقيق تقدم جدي.

وكجزء من النهج المتدرج خطوة خطوة تجاه حل الصراع، يعتبر توقيع الاتفاق السياسي أمرا بالغ الأهمية لتوطيد وقف إطلاق النار والتسوية الشاملة للصراع. وهذا الاتفاق السياسي الذي تناقشه حاليا أطراف الصراع أثناء المفاوضات التي تجريها مجموعة منسك، ينص على وزع قوات لحفظ السلام تابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وإعادة الأراضي المحتلة، ورفع جميع أشكال الحصار وعودة اللاجئين.

والنجاح في إبرام الاتفاق يتوقف بشكل رئيسي على نص يقضي بتوفير ضمانات أمنية محلية وإقليمية ودولية تكفل الوجود المادي لشعب ناغورنو كاراباخ، وتقضي على إمكانية استئناف الأنشطة العسكرية. وهذه

السيد دوراو باروسو (البرتغال) (تكلم بالبرتغالية: والترجمة الشفوية عن النص الانكليزي الذي قدمه الوفد): ما من شك في أنني، بصفتي وزير خارجية البرتغال، سأكون مفهوما إذا بدأت بياني بالتعبير عن الارتياح الخاص الذي أشعر به لرؤية زميل لامع من بلدي، البروفسور ديوجو فريetas دو أمارال، وهو شخصية معروفة مرموقة واستاذ في الكلية التي تخرجت منها بجامعة لشبونة، يترأس أعمال الجمعية العامة في دورتها الخمسين. اسمحوا لي، سيدي الرئيس، أن أعرب لكم عن أحر وأصدق تهانئي، وعن امتناني، في الوقت ذاته، لجميع الدول الأعضاء على ما يمثله هذا التصويت من ثقة في البرتغال.

أود أيضا أن أشيد بزميلي ممثل كوت ديفوار، السيد أمارا إيسي، على الطريقة المتفانية المقتدرة التي وجه بها أعمال الدورة التاسعة والأربعين للجمعية العامة.

ولكم، السيد الأمين العام، أؤكد من جديد إعجابي بالأسلوب الذي تنفذون به مهامكم أثناء فترة تطالب فيها الأمم المتحدة بشكل متزايد بالتدخل بنشاط أكبر في الكثير من ميادين الحياة الدولية.

لقد سبق لزميلي الاسباني أن أعرب في بيانه باسم الدول الـ ١٥ الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، عن بعض المواقف التي تتشاطرها البرتغال أيضا. ومع ذلك، أود أن أتطرق إلى بعض المسائل التي يهتم بها بلدي اهتماما خاصا.

ما زال السلام الهدف الأول والتحدي الأكبر الذي تواجهه الأمم المتحدة.

فانتشار عمليات حفظ السلام التي أنشأها مجلس الأمن في السنوات الأخيرة ومستويات الموارد البشرية والمالية الرفيعة التي تكرر لها، دليل على التزام منظومة الأمم المتحدة ودولها الأعضاء، والجهود الجماعية التي تبذلها.

والنتائج المحرزة في بعض البلدان - ويسرني أن أشير هنا إلى عملية الأمم المتحدة في موزامبيق والتطورات الأخيرة في عملية السلام في أنغولا - تكفي لتبرير ضرورة عدم تخفيض مستوى التزامنا أو نطاق أنشطتنا. ومع ذلك، علينا أيضا أن نكون مرنين وخلاقين، هنا وفي أي مكان آخر، حتى نتحاشى تصلب النماذج التقليدية، ونكيف عمليات حفظ السلام مع الظروف الخاصة بكل حالة.

بالدول غير الأعضاء فيه. وينبغي للمجلس أيضا أن يكون قادرا على الاستجابة للتهديدات والنزاعات بمجرد ظهورها، قبل أن تتصاعد وتتحول إلى صراعات مسلحة.

وثمة صلة مباشرة بين السلام والأمن من ناحية، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية من ناحية أخرى. وبالتالي، تقتضي الضرورة الحتمية إجراء اصلاح جذري في المجلس الاقتصادي والاجتماعي. والمطلوب، كخطوة أولى، تعزيز دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي في وضع السياسات، وقدرته على تنسيق الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية. وإلى جانب تحسين التنسيق بين منظمات ووكالات الأمم المتحدة المكرسة للتقدم الاقتصادي والاجتماعي، يمكن للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، بعد تعزيزه، أن يساعد مجلس الأمن على نحو أفضل، وأن ينبهه إلى حالات الطوارئ التي يحتمل أن تنشأ من الظروف الاقتصادية والاجتماعية.

أما الموارد المالية فهي مسألة جوهرية. وإذا كانت الدول الأعضاء راغبة في أن تكون لها منظمة عالمية فعالة لمواجهة التحديات العالمية، فعليها أن تدفع أنصبتها المقررة، لأنها ملزمة بذلك قانونا. ولسنا غير عابئين بالحالة المالية في الأمم المتحدة، وأود أن أؤكد للجمعية أن بلدي سيفعل كل ما في وسعه للوفاء بالتزاماته. ومع ذلك، أقول إن الصيغ الحالية للأنصبة المقررة لم تعد تعبر بشكل كامل عن الواقع الاقتصادي والسياسي في العالم. وقد أنشأت الجمعية العامة الفريق العامل الرفيع المستوى المفتوح العضوية المعني بالحالة المالية للأمم المتحدة لعدة أسباب منها الاستجابة لضرورة تنقيح هيكل الأنصبة المقررة. والهدف من الاصلاح المالي الشامل يجب أن يكون وضع جدول شفاف وموثوق به، يعبر عن قدرة الأعضاء الحقيقية على الدفع، ويتكيف تلقائيا مع الظروف الوطنية المتغيرة، ويراعي احتياجات البلدان ذات الدخل المنخفض بالنسبة للفرد.

واسمحوا لي أن أختتم كلمتي بأن أتمنى للجمعية العامة كل النجاح في المهام الملحة التي تواجهها أثناء هذه الدورة، وأن أعهد بتعاون أرمينيا بأقصى درجة من النشاط والكفاءة مع وفود الدول الأخرى أثناء تروؤسكم لمداولاتنا، سيدي الرئيس.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): المتكلم التالي وزير خارجية البرتغال، سعادة السيد خوسيه مانويل دوراو باروسو، وأعطيه الكلمة.

ويجدر التشديد هنا على نتائج الاجتماع الرفيع المستوى الذي عقد في تموز/يوليه الماضي، والذي أسفر عن تقديم تبرعات لصندوق طوعي للأمم المتحدة لإزالة الألغام. وفي هذا السياق أعلنت البرتغال أنها ستقدم مساهمة على المستوى الثنائي.

وبالمثل، أرحب بالمفاوضات الجارية حالياً في فيينا لمراجعة اتفاقية الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية.

وثمة ضرورة عاجلة لتوسيع عضوية مؤتمر نزع السلاح، مع مراعاة الحاجة إلى تعزيز المفاوضات الخاصة بالصكوك القانونية الدولية، وكذلك الحاجة إلى أن يتقيد بها عدد متزايد من الدول.

ولا يمكن أن يحل السلام في العالم في وقت لا تزال تعيش فيه قطاعات عريضة من سكانه تحت مستويات تعتبر أساسية لكرامة الإنسان. ومن هنا تصبح التنمية المتكاملة والمستدامة التي تركز على الإنسان التحدي الكبير الآخر الذي لا يمكن فصله عن السعي إلى السلام. وخطة السلام وخطة التنمية تشكلان وحدة لا تتجزأ فكل منهما لا معنى لها ولا يمكن تحقيقها دون الأخرى.

وفي هذا السياق، يلزم الاعتراف بضرورة تنقيح نظام المعونة الإنمائية الدولية بأكمله، والتفكير في الدور الذي يجب أن يخصص للأمم المتحدة في هذا المجال. وهنا ينبغي أن تكون رؤيتنا شاملة ومتماسكة.

أما التنمية المتكاملة والمستدامة التي ننشدها فلا بد من مواصلة السعي إليها على جميع الجبهات: على الصعيد الاقتصادي بالتأكيد، ولكن أيضاً بتوطيد وتعميق المؤسسات الديمقراطية؛ وبالنهوض بحقوق الإنسان في كل مكان؛ وبزيادة مشاركة المرأة في أكثر القطاعات تنوعاً في الحياة الاجتماعية والسياسية؛ وبال دفاع عن حقوق الأطفال والأقليات العرقية وجميع أعضاء المجتمع المحرومين؛ وب تقديم المساعدة الإنسانية؛ وب حماية البيئة.

وتحقيقاً لهذه الأهداف، يتعين علينا تنفيذ القرارات المتخذة في مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية، إذ تتضح تدريجياً في هذه المؤتمرات - مؤتمرات ريودي جانيرو، وفيينا، والقاهرة، وكوبنهاغن، وبيجينغ، وكذلك المؤتمر المقبل الذي سيعقد في اسطنبول في العام المقبل - الصورة النهائية لـ "خطة للتنمية".

وإذا كان صحيحاً أنه لا يجوز للأمم المتحدة أن تتخلى عن رسالتها بالمساعدة على إعادة السلام إلى نصابه، فإننا نعتقد أن من واجبنا أن نركز جهودنا، في المقام الأول، على منع نشوب الصراعات.

أما خطة السلام فإنها تتطلب التنسيق الفعال بين مختلف إدارات ووكالات منظومة الأمم المتحدة، حتى تتوفر لها رؤية متكاملة للعوامل العديدة التي تسهم في تطور الأزمات. وفي عملية البحث عن السلام، تكتسب مسألة التكامل بين الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية ذات الطبيعة الإقليمية أهمية خاصة أيضاً.

ومراعاة لهذه الحقيقة، دعمت البرتغال بنشاط، منذ البداية، وضع وتنفيذ آلية منع وإدارة وتسوية النزاعات التي أنشأتها منظمة الوحدة الإفريقية في مؤتمر القمة المعقود في القاهرة في عام ١٩٩٣. كما شاركنا في البحث عن الوسائل الكفيلة بتعزيز تلك الأدوات وكفاءتها.

وعلى نفس المنوال، قامت البرتغال، أثناء توليها رئاسة اتحاد أوروبا الغربية في النصف الأول من هذا العام، بوضع مسألة منع الصراع على جدول أعمال تلك المنظمة، وركزت على الحاجة إلى أن يطور الاتحاد آليات دعم في هذا الصدد.

وفي منظمة الأمن والتعاون في أوروبا أيضاً، حيث تشكل الدبلوماسية الوقائية أساس أنشطتها، أسهمت البرتغال في تمكين المنظمة من الاستمرار في الاضطلاع بدور حاسم في صون الاستقرار في منطقة تمتد من فانكوفر إلى فلاديفوستوك. وما من شك في أن هذه الدبلوماسية، إلى جانب كونها تمثل النموذج الأمثل للقرن الواحد والعشرين، ستكون من بين المواضيع التي ستحظى بمعالجة متعمقة في مؤتمر القمة القادم لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا الذي سيعقد في لشبونة في نهاية العام المقبل.

وفيما يتعلق بنزع السلاح، باعتباره عنصراً آخر في الجهود المبذولة لصالح السلام، ترحب البرتغال بالقرار التاريخي المتخذ بتوافق الآراء في ١١ أيار/مايو من هذا العام في هذه القاعة بالذات، بتمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إلى أجل غير مسمى.

ومن المشجع أيضاً التقدم المحرز في مؤتمر نزع السلاح، وخاصة فيما يتعلق بتزايد التوقعات بشأن إبرام السريع لمعاهدة للحظر الشامل للتجارب.

هذه المسألة تشمل معايير المسؤولية الدولية - المنطبقة في ظل الاختصاص القضائي المحلي أو الدولي.

وفي إطار "خطة للتنمية"، أود مرة أخرى التأكيد على اقتناعي الشخصي وموقف البرتغال القائل بأن أفريقيا يجب أن تكون بجلاء إحدى أولويات المجتمع الدولي. ولذلك سرنا أن نرحب بإعلان الأمين العام في لشبونة المتعلق ببدء "برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات".

إن المؤتمر المقبل لمنطقة البحيرات الكبرى الذي سيعقد برعاية الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية لمعالجة الوضع الأليم لعدد من بلدان تلك المنطقة، سيكون بالتأكيد محكاً لالتزام المجتمع الدولي الحقيقي تجاه القارة الإفريقية: اختباراً للقدرة على تحديد أهداف السلم والتنمية؛ واختباراً للتكامل الذي تشتد الحاجة إليه بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية.

وعلى الرغم من استمرار أوضاع عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي المقلقة في عدد من بلدان القارة، علاوة بالطبع على الصراعات العلنية والانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان التي لا تزال مستمرة، فإن من الإنصاف أن نسلم بأن الكثير من الدول الإفريقية اتخذت خطوات هامة صوب التسوية السلمية للصراعات وتوطيد عملية تحقيق الديمقراطية السياسية والاجتماعية.

ويسعدني أن يكون بوسعي القول بأن غالبية هذه العمليات جرت تحت رعاية الأمم المتحدة، والبرتغال تفخر باشتراكها النشط في عدد منها: في الهياكل الدولية لدعم عملية التحول الديمقراطي في جنوب أفريقيا؛ وفي المفاوضات التي أدت إلى اتفاق السلم في موزامبيق؛ إذ مثلت في جميع اللجان التي أنشئت بموجب ذلك الاتفاق وفي عملية الأمم المتحدة في موزامبيق؛ كما تفخر باشتراكها في فريق المراقبين الثلاثي لعملية السلم في أنغولا.

وانطلاقاً من ذلك، آمل الاستمرار، بعد الاجتماعات التي عقدت في لوساكا وفرانسفيل وحالياً في بروكسل، بين رئيس جمهورية أنغولا وزعيم اليونيتا، في اتخاذ خطوات راسخة صوب تحقيق مصالحة أكيدة بين أفراد الأسرة الأنغولية والامتنال في الوقت ذاته امتثالاً صارماً لبروتوكول لوساكا، الذي يعيد روح اتفاق بيسيس الموقع في البرتغال في عام ١٩٩١.

إن المنظمات غير الحكومية، فضلاً عن المجموعات الأخرى التي تتجلى خلالها حيوية المجتمع المتحضر، هي بمثابة وكلاء ممتازين في ميدان المعونة والتنمية، وهي شريكائنا في "خطة للتنمية". وهذا يرجع إلى قدرتها الخاصة على اختراق الميدان، وإجراء اتصالات مع السكان، وفهم احتياجاتهم الحقيقية.

ومن بين جميع مجالات التنمية، أجد أن هناك مجالين محددين أود أن أنتقل إليهما الآن هما: حماية وتعزيز حقوق الإنسان، وأهمية البيئة.

إن حماية وتعزيز حقوق الإنسان أولوية ثابتة في السياسة الخارجية للبرتغال. إننا على إيماننا بأهمية الحوار النقدي في تحقيق الهدف الرئيسي المتمثل في احترام هذه الحقوق، ونحن نتابع باهتمام أنشطة المفوض السامي ومركز حقوق الإنسان.

إن حقيقة أن حماية البيئة ترتبط ارتباطاً لا فكاك منه بفكرة التنمية المتوازنة جعلتها تحظى بأهمية متزايدة ضمن شواغل سياستنا الخارجية. وفي هذا السياق، أود أن أشير بشكل خاص إلى المحيطات، وخاصة فيما يتعلق بتطوير إدارة متوازنة للأرصدة السمكية والموارد البحرية.

وحيث أن إقليم البرتغال يضم أرخبيلين - أزورس وماديرا - فإنني أود التأكيد على حساسيتنا الشديدة تجاه المشاكل التي تواجهها الدول الجزرية الصغيرة في المسائل الإنمائية والبيئية.

وفضلاً عن ذلك، أعرب عن أمل في أن توفر السنة الدولية للمحيطات، وهي مبادرة برتغالية اعتمدتها الجمعية العامة في دورتها التاسعة والأربعين، فرصة تشتد الحاجة إليها لإجراء مناقشة وافية لهذه المسائل. ونحن سنعمل في هذا الاتجاه ونأمل أن يؤدي انعقاد معرض ٩٨ في نفس السنة في لشبونة - وهو معرض يتناول هذا الموضوع - إلى تنسيق مثمر لهذه الجهود.

إن النشاط التشريعي للأمم المتحدة في الحفاظ على التوازن الأيكولوجي وإدارة مجاري المياه الدولية أمر له أهمية خاصة. وتزعم البرتغال أن تتابع باهتمام خاص العمل الذي تضطلع به لجنة القانون الدولي بصدد هذا الموضوع. ونأمل أن يتم في المستقبل القريب اعتماد اتفاقية حول

وفي هذا الوقت الذي نحتفل فيه بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة ونقيّم أوجه نجاحها وفشلها، لا يسعنا، للأسف، إلا أن ندرج مسألة تيمور الشرقية ضمن أوجه فشلها.

إن فترة الـ ٢٠ سنة التي مرت منذ بدء الاحتلال غير الشرعي لتيمور الشرقية وحرمان شعبها من ممارسة الحق في تقرير المصير لم تؤد إلى ترك المسألة تقع في طوايا النسيان أو إلى توطد الوضع القائم، بل أدت إلى تفاقم التوترات وإثارة اهتمام الرأي العام العالمي على نحو متزايد.

إن الدرس الذي تعلمناه من فترة الـ ٢٠ سنة يدل على أن القوة لا تحسم شيئا في تيمور الشرقية، ولن تحسم شيئا في المستقبل. وبدون التوصل إلى حل يراعي الحقوق المشروعة لشعبها، بما فيها حرية التعبير عن رأيهم بالنسبة لمستقبلهم السياسي، تمشيا مع الميثاق والقانون الدولي، لن يتم تحقيق أي سلم أو احترام لحقوق الإنسان في تيمور الشرقية.

وأود أن أكرر هنا التزام البرتغال بإيجاد هذا الحل بالوسائل السلمية والتفاوضية. وإذ نضع ذلك في اعتبارنا، نواصل التعاون مع الأمين العام في عملية الحوار المستمرة مع اندونيسيا الجارية تحت رعايته.

وعلى الرغم من الخلاف الأساسي الذي لا يزال يفصل فيما بيننا حول جوهر المشكلة، فإننا نعتقد أن عملية الحوار، على الرغم من جميع صعوباتها، سجلت تقدما ملموسا للغاية: فالآن تشارك شخصيات تيمورية تمثل مختلف القطاعات السياسية في هذه العملية.

وموقفنا الثابت هو أن القضية المطروحة الآن هي قضية حقوق شعب تيمور ومصالحة الأساسية، وأنه يجب سماع صوته ورغباته بغية إيجاد حل. وإنني آمل مخلصا في أن تكون هذه الخطوة الأولى بداية لمرحلة جديدة بناءة وأكثر إيجابية في عملية الحوار المتعلق بتيمور الشرقية، مرحلة تؤدي بنا آخر الأمر إلى إنهاء هذه الحالة المأساوية بسرعة أكبر.

انتقل الآن إلى أوروبا. لا تزال الحالة في يوغوسلافيا السابقة باعثة رئيسيا على القلق. وتشجعنا بطبيعة الحال النتائج المتحققة في الاجتماع الوزاري المعقود في جنيف في ٨ أيلول/سبتمبر، ونهني أعضاء فريق الاتصال على إحرازهم هذه النتائج ونأمل أن يؤدي

ومن الأهمية بالمثل، امثالاً لقرار مجلس الأمن ١٠٠٨ (١٩٩٥)، أن يحظى مناخ الثقة المتبادلة الذي لا غنى عنه فيما بين الطرفين الموقعين لبروتوكول لوساكا بالتشجيع الكافي من جانب المجتمع الدولي. ولا يسعني بالتالي إلا أن أعرب عن قلقنا إزاء التأخر في وزع جميع القوات والفرق العسكرية التابعة لبعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا، حيث يتجلى وجود البرتغال بالفعل من خلال وحدة للاتصالات والسوقيات، علاوة على عدد من الضباط في الهيكل القيادي والمراقبين المدنيين والعسكريين وأفراد الشرطة.

إن المعاناة الإنسانية المحزنة والدمار المادي الهائل الناجمين عن أكثر من ٢٠ سنة من الحرب يتطلبان أيضا أن يواصل المجتمع الدولي - عقب اجتماع الطاولة المستديرة بشأن أنغولا الجاري عقده في بروكسل تحت رعاية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي - الاستجابة بسخاء لاحتياجات المعونة الإنسانية والرد على تحدي إعادة إعمار البلاد، وخاصة في مجال إزالة الألغام والدمج الاجتماعي للمشردين والمشرحين.

إن البرنامج الجديد لافريقيا ضرورة ملحة. ويرجى أن يؤدي هذا البرنامج إلى تشجيع برامج متكاملة وواسعة للمعونة الإنمائية يتم بها تنسيق موارد المجتمع الدولي بأكبر قدر ممكن من الكفاءة. وينبغي له أن يرمي إلى دعم البلدان الأفريقية وتشجيعها على اختيار طريق السلم والديمقراطية السياسية والاستقرار والعدالة الاجتماعية واحترام حقوق الإنسان والتنمية الاقتصادية.

إن تعزيز الأواصر القائمة بين البرتغال والبلدان الخمسة الناطقة بالبرتغالية هدف ثابت للسياسة الخارجية لبلادي وسيظل كذلك.

وإذ أتحدث عن الصلات التي توحد البلدان الناطقة بالبرتغالية، أود أن أؤكد على أهمية الاجتماع المعقود في شهر تموز/يوليه في لشبونة والذي جمع بين وزراء خارجية أنغولا، والبرازيل، والبرتغال، والرأس الأخضر، وسان تومي وبرينسيبي، وغينيا بيساو، وموزامبيق.

لقد أتاح لنا ذلك الاجتماع فرصة التأكيد من جديد على هدف يحفز حكومات كل منا هو هدف إضفاء طابع مؤسسي على اتحاد البلدان الناطقة بالبرتغالية. ونأمل أن يشهد العام المقبل إعطاء الصبغة الرسمية لهذا الاتحاد، القائم بالفعل في قلوب وضمائر شعوبه والذي يتخذ شكلا ملموسا بصورة متزايدة في نواح عديدة.

وما فتئت البرتغال تتابع عن كثب التقدم المحرز في عملية السلام في الشرق الأوسط وبصفة خاصة فيما يتصل بالمفاوضات بين الإسرائيليين والفلسطينيين. ولا بد لنا أن نشيد هنا بشجاعة الطرفين في السير على طريق السلام؛ إذ كثيرا ما يقابلان العقبات - وأحيانا عقبات مأساوية - لكنهما لا يدعاهما تفت في عضدهما. والدليل على هذا هو الاتفاق الهام الذي سيوقع رسميا في واشنطن في غضون بضعة أيام. وآمل أن يتعزز مناخ الحوار هذا بين الأطراف الأخرى أيضا.

وما فتئت البرتغال تسهم في تقديم المساعدة للشعب الفلسطيني وفي دعم هياكله، سواء في إطار الاتحاد الأوروبي أو على الصعيد الثنائي.

وإذ أنتقل إلى آسيا، أجد لزاما عليّ أن أشير أولا مع الارتياح إلى أن عملية التحول في ماكاو لا تزال تنفذ على نحو منسجم، وذلك نتيجة التعاون الوثيق بين البرتغال والصين ومع الاحترام الكامل للإعلان المشترك بين هذين البلدين. والهدف المشترك لكلا البلدين في هذه العملية لا يزال ثابتا ألا وهو ضمان استقرار ورخاء ذلك الإقليم والحفاظ على سماته الخاصة، في إطار انتقال الإدارة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩.

وتدرك البرتغال الأهمية المتزايدة التي تتخذها القارة الآسيوية على الساحة الدولية. ويرى بلدي أن لديه روابط تاريخية وثقافية عميقة بتلك المنطقة. وفي هذا السياق تأمل حكومتي أن يشكل الاجتماع المزمع عقده في آذار/مارس القادم في بانكوك خطوة هامة صوب حوار آخذ في الانفتاح والاتساع بشأن جميع المسائل ذات الاهتمام المتبادل بالنسبة للاتحاد الأوروبي وآسيا.

وبغية تحقيق هدف في السلام والتنمية الهامين للغاية والرئيسيين ولمواجهة الحالات التي أشرت إليها، ينبغي للمنظمة أن تقوم بممارسة واقعية لمحاسبة النفس.

وقبل كل شيء، من الضروري للمنظمة أن يكون لها أساس مالي سليم. ولا أظن أنني أبالغ إذا قلت إننا نمر بأزمة لم يسبق لها مثيل وإذا لم تعالج هذه الأزمة على نحو سريع وشجاع فستؤدي حتما إلى تصدع المنظمة. وفي هذه المرحلة يبدو أن أمامنا مرحلتين في البحث عن حل: الالتزام الدقيق بسداد التزاماتنا بالكامل وفي حينه؛ وضرورة إجراء تصحيحات تسمح بخفض النفقات أو بتوزيعها علينا توزيعا أكثر عدلا.

الاجتماع المعقود هنا اليوم في نيويورك إلى دفع العملية قُدما. وعلى أية حال، فإن تدعيم النتائج لا يزال يعتمد على استمرار المحافظة على وحدة المجتمع الدولي وعلى تضافر فريق الاتصال وعلى التنسيق الوثيق بين المبادرات والإجراءات التي تتخذها المنظمات الدولية. وستواصل البرتغال المشاركة اشتراكا نشطا في هذه الجهود وستحافظ على حضورها في الميدان عندما يكون مفيدا وضروريا.

وبالنسبة لعلاقتها بأمريكا اللاتينية، ترتبط البرتغال، كما هو معروف جيدا، بروابط بشرية وتاريخية وثقافية قوية جدا مع البرازيل، لأسباب معروفة للجميع، لكن تربطها الروابط ذاتها مع سائر بلدان أمريكا اللاتينية، التي نسعى إلى توثيق علاقتنا بها بشكل متزايد. وستحتل روابطنا مع أمريكا اللاتينية دائما مكانا هاما في السياسة الخارجية البرتغالية. ويتجلى هذا من اشتراكنا النشط في مؤتمرات القمة الأيبيرية - الأمريكية لرؤساء الدول والحكومات.

ونرحب بكون أمريكا اللاتينية تولي في الوقت الحاضر قيمة جديدة لدورها في النظام الدولي. وتؤيد البرتغال تأييدا حازما مشاريع التكامل الإقليمي في أمريكا اللاتينية، وبصفتها عضوا في الاتحاد الأوروبي، تؤيد إنشاء اتفاقات واسعة مع مؤسسات التكامل الإقليمي - وبصفة خاصة مع السوق المشتركة لبلدان الجنوب وسائر عمليات التكامل الجارية حاليا في القارة الأمريكية. كما أشير إلى تدعيم اتفاق التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (نافتا) وإنشاء منطقة التجارة الحرة في الأمريكتين مستقبلا.

والبرتغال، سواء على الصعيد الثنائي أو في إطار عدد من المنظمات مثل الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي واتحاد أوروبا الغربية، تعمل على تعزيز وتعميق الروابط مع بلدان المغرب العربي، وهي منطقة ذات أهمية حيوية في الوقت الحاضر بالنسبة للأمن والاستقرار والتنمية في منطقة البحر المتوسط بأكملها.

لذلك فإن عددا من المجالس الأوروبية، ابتداء بمجلس لشبونة، عرضت أفكارا جديدة وصكوكا جديدة للشراكة تتصل بعدد من المجالات وستؤدي إلى تقارب كبير بين شاطئ البحر الأبيض المتوسط؛ وسيتم البت فيها في مؤتمر أوروبا والبحر المتوسط الذي سيعقد في برشلونة في شهر تشرين الثاني/نوفمبر القادم.

أولاً، إننا نعتقد، بوصفنا بلدا ذات طبيعة عالمية اعتاد على الاتصال بجميع مناطق المعمورة لأكثر من خمسة قرون وعلى تفهم وتقبل الثقافات والحضارات المختلفة، أنه سيكون بوسعنا الإسهام في البحث عن حلول مع الالتزام الدقيق بالمبادئ والمقاصد الواردة في ميثاق الأمم المتحدة.

ثانياً، بما أننا لم نشغل العضوية في مجلس الأمن من قبل سوى مرة واحدة فقط، فإننا نقدر أن المشاركة على نحو أكثر انتظاماً في تلك الهيئة ليست حقاً فحسب للبلدان من أمثال البرتغال بل هي أيضاً واجب عليها.

وفي هذا السياق، أود أن أبرز هنا حالة البلدان من أمثال البرتغال بل وأغلبية البلدان الممثلة هنا، إن هذه البلدان يمكنها بناء على المبادئ الديمقراطية من قبيل التناوب أن تسهم في السلم والأمن الدوليين، وهذا إسهام ترغب فيه فعلاً وينبغي أن تمكن منه.

أنها تستطيع أن تفعل ذلك بطريقة بناءة جداً أنها لعدم توخيها لمصالح جيواستراتيجية من نوع تعزيز الهيمنة الإقليمية أو أي نوع آخر، يمكنها، بالعكس، أن تقدم إسهامها من حيث بقاء الوصول إليها ميسوراً والتزامها جانب الاعتدال في السعي إلى إيجاد الحلول الوسط.

ومن جهة أخرى، فإننا نرى أننا بمشاركتنا في عمليات حفظ السلم، وزيادتنا الطوعية لإسهاماتنا المالية في المنظمة، ومشاركتنا في أجهزة هامة تابعة للأمم المتحدة، أصبحنا مهيين للنهوض بالدور الذي قد نطالب بأدائه.

ونحن على استعداد لأن نصفي لا لأن نفرض رأينا. إننا نضع ثقتنا في التفاوض لا في ممارسة الضغط ونؤيد ما هو منصف ومتوازن، ولا ننظر في أي صيغ لا تسعى إلى بناء الجسور لإيجاد حلول تحظى بتوافق الآراء.

وفي ترشيحات مثل هذا الترشيح وبغية تحقيق الأهداف المرسومة، قد يغري البعض باتخاذ مواقف تبرزهم أمام الناظرين ولكنها تكون ذات طبيعة سطحية تماماً، وقد يغري البعض الآخر باطلاق الوعود التي

فبالنسبة للنقطة الأولى، لا يمكنني أن أتجنب انتقاد محاولات التنصل من الالتزامات السابق التعهد بها، بتوافق الآراء. كيف يمكن أن تعتمد النفقات بتوافق الآراء ثم يرفض سدادها؟ ما نوع المصادقية التي يمكن أن نتظرها عندئذ فيما يتصل بالالتزامات الدولية؟

وبالنسبة للجانب الثاني، من الضروري إجراء إصلاحات تعبر عن قدرة كل دولة على الدفع وعما يطرأ من تغييرات على تلك القدرة. وبهذه الروح فإن حكومتي، استجابة لنداء الأمين العام، اتخذت مبادرة في وقت سابق من هذا العام بأن تزيد بشكل طوعي مساهماتها في ميزانية حفظ السلام. وبذلك انتقلنا من المجموعة جيم إلى المجموعة باء في جدول قسمة النفقات. وهذا القرار سيعني زيادة مساهماتنا إلى خمسة أمثال ما كانت عليه أصلاً. وقد اتخذنا هذا القرار لأننا نرى أنه خطوة في الطريق الصحيح فيما يتصل بالإصلاح المالي للمنظمة. اتخذنا هذا القرار تعبيراً عن التزامنا بعظم شأن هذه المنظمة ونجاح عملها. اتخذنا هذا القرار لأننا كنا نعرف أن هذه الزيادة قد تفيد بلدان أخرى تعاني من صعوبات مؤقتة. ونأمل أن تقتدي بتحركاتنا الدول الأخرى التي تحسنت حالتها الاقتصادية، أسوة بالبرتغال، في السنوات الأخيرة.

وليس المجال المالي هو المجال الوحيد الذي ينبغي للأمم المتحدة أن تتوخى إصلاحه. فمن المهم بنفس القدر إصلاح مجلس الأمن الذي ينبغي أن يكون في المستقبل القريب معبراً عن الحقائق السياسية والاقتصادية والديمقراطية للعالم المعاصر. وفي هذا السياق، فإن التمثيل الكافي والمتوازن لجميع مناطق العالم من شأنه أن يضيف على المجلس كفاية أكبر في صياغة وتنفيذ قراراته وأن يجعله يحظى بدعم واسع من جميع الدول الأعضاء، التي تشعر، على هذا النحو، أنها ممثلة فيه على النحو الواجب. ولا شك أن هذه عملية معقدة وتدرجية حيث أن الخلافات بشأنها لا تزال عميقة، وستتطلب بالضرورة الاستناد إلى حل وسط.

ولا يسعني أن أختتم بياني دون أن أؤكد مجدداً هنا على ترشيح البرتغال لأحد المقعدين غير الدائمين في مجلس الأمن المخصصين لمجموعة أوروبا الغربية عن الفترة من ١٩٩٦ حتى نهاية عام ١٩٩٧. ويستند ترشيحنا إلى عدد من الأسباب.

المتحدة وستكون تلك مناسبة للتفكير في مستقبل هذه المنظمة.

وتأمل البرتغال في أن يتجلى فيها التصميم المضاعف من جميع الدول الأعضاء على التأكيد من جديد على مبادئ وقيم الميثاق وأن يسفر ذلك عن تكيف أفضل للمنظمة مع الحقائق المعقدة القائمة في الحياة الدولية اليوم.

إن هذا قطعاً تحدٍ عظيم. والأجيال الجديدة تأمل منا أن نتمكن من مواجهة هذه المسؤوليات.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر وزير الشؤون الخارجية للبرتغال على تحياته الشخصية.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٥٠.

سرعان ما تنسى، أو حتى التعهد بالتزامات لا يتم الوفاء بها في نهاية المطاف.

أما نحن فنفضل من جهتنا أن نعتمد على جدارتنا في الترشيح، وأن نواصل في هذا الصدد بنشاط والتزام الدفاع عن مواقفنا وأفكارنا ومقترحاتنا.

لذلك نؤمن بأن ترشيح البرتغال في الانتخابات التي ستجري لعضوية مجلس الأمن خلال الدورة المقبلة للجمعية العامة، سينال التأييد والترحيب الحار.

وسنحتفل في الشهر المقبل على أرفع مستوى وفي دورة رسمية بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم